كتاب "الجُمل" للخليل بن أحمد وليس لغيره

حمَّاد بن محمد الثمالي

أستاذ النحو المشارك - كلية اللغة العربية

جامعة أم القرى

ملخص البحث:

بحث (الجمل للخليل ابن أحمد وليس لغيره) يبين بوضوح أن كتاب الجمل من صنعة الخليل، وأما من نفي الكتاب عن الخليل بحجة أن به خلطا بين المذهبين، توجب أن يكون الكتاب لابن شقير، أو لابن خالويه، فهو تصور خاطئ؛ فالخلط الذي في كتاب الجمل نجده في كتاب العين بالمنهج نفسه الذي في كتاب الجمل، وهذا هو منهج الخليل ابتداء قبل أن يأتي منهج الخلط بين المذهبين عند البغداديين.

وبعد سقوط دعوى الخلط، ظهرت صحة نسبة كتاب الجمل للخليل بناء على:

١) أن نسخ الكتاب التي أعتمد المحققون عليها كلها تنسبه للخليل.

٢) تطابق فكر الخليل في كتاب الجمل مع فكره في كتاب العين.

٣) تطابق فكر الخليل في كتاب الجمل مع فكره فيما ينقله عنه سيبويه.

٤) تطابق ما في كتاب الجمل مع ردود يردها الفراء في معاني القرآن على أفكار انفرد بها كتاب الجمل لم أجدها في غيره.

٥) تطابق بعض ما في كتاب الجمل مع ما يذكره تلميذ الخليل أبو عبيدة في مجاز القرآن، مما ينفي أن يكون كتاب الجمل لابن شقير أو لابن خالويه.

٦) تطابق ما في كتاب الجمل مع ما ينقله التوزي تلميذ أبي عبيدة عن الخليل، ونصه على أنه من كلام الخليل.

فبعد هذه الحقائق لا أرى وجها لنسبة كتاب الجمل لغير الخليل.

والله الموفق.

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحابته أجمعين. وبعد:

فسيتحدث بحث (الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره) عن إثبات نسبة كتاب الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي، فكتاب الجمل كتاب غريب النزعة بعيد الغور، وعر المسالك، به من مصطلحات النحو ومعالجاته مالا نجده عند أحد من النحاة، وهو ما دفعني دفعا إلى معرفة صاحب هذا المنهج الغريب، ولاسيما حين وجدت تلك الاختلافات الكبيرة بين المشتغلين بتحقيق نسبته.

لقد اضطرب القدماء في نسبته الكتاب اضطراب كبيرا، لكنهم لم يبدوا تحقيقا يزيل الاضطراب ، وتبعهم المحدثون فاضطربوا اضطرابا كبيرا تحت راية التحقيق وبيان الصواب، ومع ذلك لم تقفني تلك الدراسات الخمس الحديثة- مع ما بذل في بعضها من جهد- على ما يقطع الشك، بل كان تعددها وإنكار اللاحق لقول السابق مما فاقم المسألة، ووسع دائرة الشك، فالدكتور فخر الدين قباوة، ومن بعده والدكتور محمد ابراهيم عبادة، نسباه للخليل بن أحمد (١٠٠-١٧٥هـ)، والدكتور علي بن سلطان الحكمي، والدكتور فايز فارس نسباه لابن شقير: (...-٣١٧هـ)، وأخيرا نسبه لابن خالويه (...-٣٧٠هـ) الدكتور حسين أحمد بو عباس في بحثه: (الجمل ليس للخليل ولا ابن شقير).

والحقيقة أن اضطراب النسبة هذا، وغرابة مادة الكتاب مصطلحات ومعالجات، تجعلان كل نسبة ممكنة، فنسبته للخليل مقبولة؛ بالنظر إليأن تقدم زمن الخليل وسعة علمه، كما أن نسبته لابن شقير، أو لابن خالويه مقبولة أيضا؛ إذ تشير في الجانب الآخر إلى أنه من الممكن أن يكون هناك منهجا مجدِّدا كان يحاول الظهور لكن لم يكتب له النجاح، فهذه النزاعات والاضطرابات تجعلنا بحاجة إلى النظر

مجددا في نسبته، ولاسيما أن الخليل أحد من ينسب إليهم الكتاب.

ولهذا استعرضت الدراسات السابقة، واستعرضت كتاب الجمل نفسه كاملا، وأجريت كثيرا من المقارنات بينه وبين كتاب العين، وكتاب سيبويه، وكتب الكوفيين التي بين أيدينا وغيرها مما ستجده في ثنايا البحث، فظهر كثير من الأدلة التي لم نكن نعرفها من قبل، وكلها تدل على أن كتاب الجمل من صنعة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد أعانني على كشف هذه الحقيقة صحبة قديمة لكتاب العين، نتج عنها أن كتبت بحثين عن الخليل، الأول بعنوان: (الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية)[1] والثاني: (النصب على الصرف عند الخليل والفراء)[2] فكان لهذين البحثين إضاءات تشير إلى أن الجمل من صنعة الخليل بن أحمد، لكن حجب هذه الحقيقة كثير من الأدلة الموهمة التي ظهرتعند بعض الباحثين بمظهر التحقيق، وهي في الواقع أدلة لا تثبت أمام النقاش والحقائق الساطعة ، فلقد كان من أهم ما استدل به من ينفي الكتاب عن الخليل أن الخليل بصري المذهب، وكتاب الجمل يخلط مصطلحات البصريين بمصطلحات الكوفيين، فكيف يكون من تأليف الخليل الذي لا تلائم بصريته ما بالكتاب من مصطلحات كوفية؟!

والحقيقة أن مسلمة أن الخليل بصري المذهب قد طمست معالم نسبة الكتاب إليه، فينبغي أن نعلم أن بصرية الخليل بالصورة التي تعارفنا عليها في كتب النحاة، وفي كتب التراجم، مسلمة من المسلمات المضللة، فالخليل لم يكن بصريا على الهيئة التي نجدها هناك، وإنما كان من المؤسسين لنحو الكوفيين والبصريين

(١) (بحث الخليل رائد المصطلحات الكوفية) نشر بمجلة دارالعلوم بالقاهرة / العدد:٨٦ لعام: ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

(٢) بحث: (النصب على الصرف عند الخليل والفراء) نشر بمجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها العدد السابع عشر:١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

على السواء؛ لأننا وجدناه في كتاب العين يستعمل من المصطلحات والمعالجات كثيرا مما سيستعمله البصريون والكوفيين لاحقا، وهو ما أبان عنه بحث(الخليل رائد المصطلحات الكوفية) فمن ثم فهو من أساتذة الكوفيين والبصريين ومن دعائم مذهبيهما، فقد ظهر أثره فيهما واضحا خاصة في الكوفيين، وساند تلك المسلمة المضللة في نفي نسبة الكتاب عن الخليل دعاوى أخرى حالت دون نسبة كتاب الجمل لمؤلفه الحقيقي، فقد استعان من نسبه لابن شقير (...-٣١٧هـ) بما ذكره ابن مسعر التنوخي (...-٤٤٢هـ) حين ذكر أن كتاب الجمل ليس للخليل، وإنما هو لابن شقير(١)، كما استعان من نسبه لابن خالويه (...-٣٧٠هـ) بما وجده من مختصرٍ لكتاب الجمل ينسب أصله لابن خالويه(٢)، ثم استعانوا بعد ببعض ما تذكره كتب التراجم، من أن الخليل لم يؤلف في النحو شيئا(٣)، وأكدوا ذلك بأن النحاة المتقدمين التالين للخليل صمتوا عن ذكر كتاب الجمل صمتا مطبقا، فبنوا على ذلك وعلى غيره، أن كتاب الجمل ليس للخليل، وبهذا طُمِسَ شطر من نحو الخليل الذي يحمله كتاب الجمل.

والحقيقة أن النحاة وغيرهم ممن يكتب في تاريخ النحو والنحاة فاتتهم حقيقتان كبريان، لو عرفتا لكان في طياتهما ما يشير إلى العلاقة الوطيدة بين كتاب الجمل وبين مؤلفه الحقيقي الخليل بن أحمد الفراهيدي.

وأُولى تلك الحقيقتين التي ندت عن الأقدمين والمحدثين فلم يذكرها أحد منهم: أن في كتاب العين للخليل من المصطلحات والمعالجات ما يلتقي مع ما في كتاب الجمل، وهو التقاء يكشف ما بين كتاب العين وكتاب الجمل من علاقة تشير إلى

(١) الجمل في النحو لابن شقير:٢٤، والمحلى:٣٢، وانظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم:٤٨-٤٩.

(٢) الجمل ليس لخليل ولا لابن شقير:٢٠٥.

(٣) مقدمة كتاب الجمل في النحو لابن شقير:٢١-٢٢.

اتحاد مؤلفهما، وتلك الحقيقة أساس رئيس من الأسس التي ننطلق منه الإثبات أن كتاب الجمل للخليل بن أحمد .

وثاني تلك الحقيقتان التي ندت عن الجميع: أن نحاة الكوفة كانوا يتابعون الخليل بن أحمد متابعات كثيرة جدا في كثير من نحوه مصطلحا ومعالجة، وهذه الحقيقة لم يشر إليها أحد، مع أنها تشير إلى أن ما في الجمل من نحو هو نحو الخليل الذي نجد طرفا منه في كتابه العين، ثم تابعه عليه الكوفيون، لكن عُمِّيت هاتان الحقيقتان عليهم، وطمستها مسلمة أن الخليل بصري على الهيئة النمطية المشهورة بين النحاة، فبصرية الخليل المعهودة لا تقبل عندهم فكرة الخلط بين المذهبين، وساعفها ما صاحبها من حجج أخرى لا تثبت عند النقاش، فمن ثَمَّ جُعلت ظاهرة الخلط بين المذهبين التي يجدونها في كتاب الجمل عنصرا ينفي الكتاب عن الخليل نفيا قاطعا، والحقيقة الساطعة أن الخليل كان من أساتذة المذهبين وكان يجري على لسانه ما سيستعمله لاحقا كل من الكوفيين والبصريين من مصطلحات ومعالجات قبل أن تمصر بهذا التمصير الذي بين أيدين، فلما كان الخليل من مؤسسي المصطلحات البصرية والكوفية على السواء حسب ما نجده في كتاب العين، وحسب ما أثبته بحث (الخليل رائد المصطلحات الكوفية)، فمن هنا ظهرت تلك المصطلحات الكوفية والبصرية في كتابه الجمل، فظن من نسب الكتاب لغير الخليل أن ظاهرة الخلط هذه تنفي بقوة أن يكون الكتاب من صنعة الخليل بن أحمد، والصواب أن ظاهرة الخلط سمة من سمات منهج الخليل التي تثبت أن كتاب الجمل له، وليست مما ينفيه عنه، فأصبح الخلط دليلا عكسيا لمن رجا أن يوظفه لنفي الكتاب عن الخليل، ولو عُرفت هاتان الحقيقتان: حقيقة أن الخليل يظهر بمظهر من يخلط، وحقيقة أن الكوفيين يتابعونه كثيرا في المصطلحات وغيرها لهانت نسبة الكتاب للخليل دون عناء.

وإنما أُتِيَ من نسب الكتاب لابن شقير (...-٣١٧هـ) أو لابن خالويه (...-٣٧٠هـ) أول ما أتي من قبل تلك المسلمة المضللة؛ مسلمة أن الخليل بصري على الصورة التي نجدها في كتاب سيبويه وغيره من كتب البصرة.

وبعد أن ركن الجميع إلى تلك المسلمة المضللة التمسوا حيثيات أخرى، فتحقق لهم ما التمسوه.

فحيثيات من نسبه لابن شقير، وهما الدكتور علي سلطان الحكمي، والدكتور فايز فارس- رحمهما الله- إجمالا ما يلي:

١) ما يمكن أن يكون قد لحق نسخ الكتاب من تدليس لنسبة الكتاب للخليل طلبا لترويج الكتاب وإشاعته باسم الخليل(١).

٢) أن أكثر مؤلفي كتب التراجم والطبقات لم يذكروا أن للخليل كتابا بهذا العنوان اللهم إلا السيوطي(٢).

٣) ما في الكتاب من ذكر للخليل نفسه، ولبعض العلماء المتأخرين عن زمن الخليل(٣).

٤) ما في الكتاب من مسائل خلافية جرت بين البصريين والكوفيين في زمن متأخر عن زمن الخليل(٤).

٥) ما وجد على أحدى نسخ الكتاب من قول ممرض ينسب الكتاب لابن شقير صاحب أبي العباس المبرد(٥).

٦) ما في الكتاب من خلط مذهب الكوفيين بمذهب البصريين(٦).

(١) الجمل في النحو لابن شقير:٢٣، المحلى:٣٢

(٢) الجمل في النحو لابن شقير:٢٢

(٣) الجمل في النحو لابن شقير:٢٢، والمحلى:٣١

(٤) لجمل في النحو لابن شقير:٢٢

(٥) الجمل في النحو لابن شقير:٢٣

(٦) الجمل في النحو لابن شقير:٢٤، المحلى:٣٢

٧) ما ذكره المفضَّل بن مِسْعر (ت ٤٤٢هـ) من أن الجمل من عمل ابن شقير، وليس للخليل[١].

٨) ما ذكره أبو بكر الزبيدي من أن الخليل لم يؤلف في النحو حرفا[٢].

٩) أن نسخ الكتاب لم تشر إلى أنه (الفراهيدي) واقتصرت على (البصري)[٣].

١٠) أن للكتاب أكثر من ألف عام، ولم يسند عنه أي رأي للخليل[٤].

١١) ما ينتج عن نسبة الكتاب للخليل من هدم ما استقر من حقائق علمية[٥].

هذا غالب ما ذكره الدكتور علي الحكمي، والدكتور فايز فارس- رحمهما الله-.

وأما حيثيات الدكتور حسين أحمد بو عباس التي نسب من خلالها الكتاب لابن خالويه، فهي ما يلي[٦]:

١) أن للجمل مختصرا في مكتبة المشهد الرضوي بإيران برقم:٣٩٧٤ وعنوانه (مختصر جمل ابن خالويه) وهذا المختصر يلتقي نص مقدمته مع نص مقدمة كتاب الجمل الذي بين أيدينا التقاء تاما على حد قول الدكتور حسين بو عباس[٧].

٢) وجود تشابه بين الجُمل وبين كتب ابن خالويه في المقدمات، وفي المحتوى، وفي المصطلح، وفي النقل عن عين الخليل[٨].

(١) الجمل في النحو لابن شقير:٢٤، المحلى:٣٢

(٢) الجمل في النحو لابن شقير:٢٣، المحلى:٣١

(٣) المحلى:٣١

(٤) المحلى:٣٢

(٥) المحلى:٣٢

(٦) انظر الجُمل ليس للخليل ولا لابن شقير:٢٠٧ وما بعدها

(٧) الجمل ليس للخليل ولا لابن شقير:٢٠٥

(٨) الجمل ليس للخليل ولا لابن شقير:٢٠٨-٢١٦

٣) اشارة ابن هشام إلى أن لابن خالويه كتابا يسمى بـ(الجُمل)[١].

٤) بعض سمات ابن خالويه التي نجدها في كتاب الجُمل، وهي:

أ) الخلط بين الكوفي والبصري.

ب) الاستشهاد بالشعر العباسي.

ج) الاستقصاء والحصر .

د) علم ابن خالويه بالقراءات[٢].

هذه هي حجج الباحثين الثلاثة التي تؤيد ما ذهبوا إليه، وما أوردتها إلا تبيينا لوجهات نظرهم، وعدم الحكم عليها دون حضورها، وهي حجج لا تقوى على دحض ما سأذكره من أدلة تثبت أن كتاب الجمل للخليل، ولذلك سأترك الرد عليها هنا؛ إما لأن منها ما سيُرد عليه لاحقا حين يستدعي المقام ذلك، وإما طلبا للاختصار لما في بعض تلك الأدلة من ضعف ظاهر، كالتشابه، وخطورة أن ينسب الكتاب للخليل وغيرهما مما لا يحمل دلالة قطعية[٣]. وأوضح من هذا وذاك أن المطالع سيجد فيما أوردته من الأدلة ما يقطع بنسبة كتاب الجمل إلى الخليل، وهي كافية للرد علي من نسب الكتاب لغير الخليل.

وأما الدكتور فخر الدين قباوة فنسب كتاب الجُمل للخليل بن أحمد بناء على ما هو على صفحات عنوانات النسخ التي كانت بين يديه، فقد اعتمد في طبعة الكتاب الأولى على ثلاث نسخ، ثم أضاف في الطبعة الخامسة نسختين أخريين لم يكن اعتمد عليهما في طبعته الأولى، وكل النسخ الخمس تنسب الكتاب للخليل، ثم شفع ما تذكره النسخ الخمس من نسبة للخليل بمقدمة اشتملت على بعض الأدلة التي توضح ما يؤيد نسبة كتاب الجُمل للخليل بن أحمد.

(١) الجمل ليس للخليل ولا لابن شقير:٢١٦

(٢) الجمل ليس للخليل ولا لابن شقير:٢١٧

(٣) انظر ذلك قبل قليل.

ثم أنشأ من بعد الدكتور فخر الدين الدكتور محمد إبراهيم عبادة بحثا بعنوان: (كتاب الجُمل المنسوب للخليل بن أحمد دراسة تحليلية) بذل في نسبته للخليل ابن أحمد جهدا محمودا وفق منهج علمي سديد.

ومع ما بذل من جهود متعددة في نسبة الكتاب، فقد وجدت أدلة كثيرة على نسبة كتاب الجُمل للخليل، وهو ما لم أجده عند أحد من الباحثين السابقين، ولا أدعي الكمال فالكمال لله وحده. وقد قال الشافعي رضي الله عنه: من تعلم علما فليدقق لكيلا يضيع دقيق العلم(١).

ومما ينبغي التنبيه إليه أن كتاب الجمل للخليل تعرض لبعض الإضافات، شأنه شأن بعض كتب المتقدمين خاصة، فقد رأيت في كثير منها إقحامات ليست من أصولها، وإنما هي إضافات من علماء جاءوا من بعدهم، ومن تلك الكتب المتقدمة التي لحقتها بعض الإضافات تمثيلا لا حصرا كتاب البير لابن الأعرابي، وكتاب معاني القرآن للفراء، وكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة، وكتاب الديباج لأبي عبيدة أيضا، ومن أجل الكتب التي لحقها ما لحق غيرها كتاب سيبويه(٢)، ولعل تلك سمة كان القوم يستبيحونها خدمة للعلم وتحقيقا لا تدليسا، فقد رأينا كثيرا منهم يطلب في مقدمات كتبهم ستر الأخطاء، وتصحيح ما ند، وكتاب الجمل ليس بدعا، فهو وكتاب العين أقدم نصين وصلا إلينا، والإضافة إليهما لا تنكر، ولها ما يؤيدها من نصوصهما، شأنهما شأن غيرهما مما ذكرته من الكتب التي دخل في متونها ما ليس منها، ولو أننا ذهبنا إلى نفي كل كتاب فيه ما في كتاب الجُمل، لنفينا كتبا كثيرة عن مؤلفيها بحجة ما بها من أقوال لعلماء تالين لزمن مؤلفيها، ومع هذه الإضافات التي لحقت كتاب الجمل فإنها لم تذهب بأصله، وليست بنافية

(١) المؤتلف والمختلف لابن القيسراني: ٢٤

(٢) انظر مصادر الشعر الجاهلي، وما قاله عن الاضافات التي في الكتاب للأخفش وللجرمي ٥٩٤، وانظر: البحث اللغوي عند العرب: ١٨٧، وانظر مقدمة مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢٦

له عن الخليل، وسترى فيما يلي تطابق مذهب الخليل في كتاب الجمل مع مذهبه في كتاب العين، وكتاب سيبويه، وكتاب مجاز القرآن، وسترى أيضا تطابق ما نقله أبو محمد التَّوَّزي النحوي عن الخليل مع ما في الجمل، وذلك كله مما يقطع بأن كتاب الجمل للخليل وليس لغيره.

ولا شك أن الاختلاف في نسبة الكتاب بهذه الهيئة دليل على الاضطراب وعدم اليقين، ولاسيما مع تلك الأدلة التي تظهر بمظهر التحقيق وهي في الواقع موهمة، أو ضعيفة، فقد أوجب ذلك كله أن أبحث عن أدلة أخرى تتسم بالقطعية، فتحقق ـ بفضل الله ـ ما يجلي الحقيقة وينسب الكتاب لمصنفه الحقيقي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك بعضا من الأدلة التي تركتها خشية الإطالة والملالة لترادفها مع بعض ما سأذكره، ومن المحتمل أن هناك أدلة أخرى لم تظهر لي.

وبعد فإن ثبوت كتاب الجمل للخليل بن أحمد سيغير كثيرا من نظرتنا لتاريخ النحو، وسيدلل على أن للخليل نحوا لا يزال في حاجة إلى الدراسة، ثم إن دراسته وربطه بما تفرع عنه عند الكوفيين خاصة سيفسر لنا شطرا من تاريخ النحو الكوفي الذي لم يشر أحد إلى العلاقة الكبرى بينه وبين نحو الخليل، كما أن دراسته وربطه بنحو سيبويه من جهة ثانية سيكشف الأسباب التي دعت سيبويه إلى ترك شطر من نحو الخليل، وإن كنت أرى أن سيبويه ما ترك ذلك –مع أن الخليل معتمده الأول– إلا لأنه كان بين يديه موروث نحوي ضخم من مشارب مختلفة، وتعليلات عديدة، وأقيسة قد تكون متنافرة، كل ذلك أوجبت عليه أن يختار من ذلك الموروث الضخم ما تآلفت أفكاره، وتناصرت تعليلاته واقيسته، وترك ما تركه لعدم التئامه مع جمهرة الفكر الذي اختاره، وقد أشرت في بحث (النصب على الصرف عند الخليل والفراء) إلى أن سيبويه لا ينصر مذهب الخليل في النصب على الصرف، لعزوفه عن العوامل المعنوية التي هي شطر من نحو الخليل، فمن ثم

ظهر كتاب سيبويه ـ رغم تقدمه ـ بصورة متجانسة لا تنافر فيها، ولا اضطراب، فرحم الله الخليل ورحم سيبويه ورحم جميع علمائنا.

وسأدير هذا البحث على المباحث التالية:

* المبحث الأول: دلالة نسخ كتاب (الجُمل) على نسبته للخليل.

* المبحث الثاني: إثبات نسبة كتاب الجُمل للخليل من خلال تلاقي أفكار الخليل في كتاب (العين) بأفكاره في كتاب (الجُمل).

* المبحث الثالث: إثبات نسبة كتاب الجُمل للخليل من خلال تلاقي أفكار الخليل في (كتاب سيبويه) بأفكاره في كتاب (الجُمل).

* المبحث الرابع: (بعض مصطلحات كتاب الجُمل توجب نسبته للخليل).

* المبحث الخامس: (رد الفراء على بعض توجهات كتاب الجُمل تنفيه عن ابن شقير وعن ابن خالويه وتؤكد أنه للخليل بن أحمد).

* المبحث السادس: ما في مجاز القرآن، وما قاله أبو محمد التَّوَّزي النحوي يثبت نسبة الجمل للخليل.

ومن الله العون والسداد.

المبحث الأول

دلالة نسخ كتاب (الجُمل) على نسبته للخليل

هذا المبحث سيتحدث عمَّا تحمله عناوين نسخ كتاب (الجُمل) نفسها من دلالة على نسبته للخليل بن أحمد، فقد رأيت أن نسخ كتاب (الجُمل) الخطية الخمس التي دارت عليها تحقيقات الكتاب كلها تثبت أن الكتاب للخليل.

لقد حقق كتاب (الجُمل) ثلاثة تحقيقات تناولت متن الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه أما ما يخص متن الكتاب؛ أي النص وإخراجه، فأرى أن النص أُخرج إخراجا علمياً خاصة تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، فقد تعاهده بالنشر خمس مرات ـ حسب علمي ـ، ولا شك أن النشرة الخامسة، بها تصحيحات تسدد ما قد فات الطبعات السابقة، فقد بذل فيها الدكتور فخر الدين جهدا كبيراً في المتن المحقق، وفي المقدمة ولاسيما مقدمة الطبعة الخامسة، ومع ذلك فلا يخلو من بعض الهنات، وقد اطلعت علي هذه الطبعة متأخرا بعد أن أنجزت أكثر بحثي هذا، فوجدت فيها بعضا مما يلتقي مع ما في بحثي، فأشرت إليه إنصافا لسبقه، وتوثيقا لعملي.

وأما نسبة الكتاب إلى مؤلفه، فقد أختلف فيها؛ فنسبه الدكتور علي بن سلطان الحكمي، والدكتور فائز فارس ـ رحمهما الله ـ لابن شقير، ونسبه الدكتور فخر الدين قباوة للخليل، ثم نسبه فيما بعد الدكتور حسين أحمد بو عباس لابن خالويه، وأرى أن الدكتور علي بن سلطان الحكمي ـ رحمه الله ـ، والدكتور فائز فارس ـ رحمه الله ـ قد جانبهما الصواب حين نسبا الكتاب لابن شقير البغدادي (٣١٧هـ)، وكان ينبغي أن ينسباه للخليل؛ لأن نسخه التي حققا الكتاب عليها كلها تنسب الكتاب للخليل بن أحمد، لكنهما استبعدا ما ذكرته النسخ، وذهبا إلى معطيات أخرى من خارج النسخ، مع أن المنهج العلمي يقتضي أن يحكم بما

على النسخ، ولاسيما أنها مجمعة على أن الكتاب للخليل بن أحمد، فليس من منهج التحقيق العلمي أن يستبعد ما تذكره النسخ، ويُلجأ إلى ما هو أقل قدرا منها ويترك ما على النسخ.

ومثل ذلك يقال عن مذهب الدكتور حسين أحمد بو عباس في بحثه :(الجُمل ليس للخليل ولا لابن شقير) فقد نسب كتاب الجُمل فيه لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠هـ) بناء على أربعة أدلة أقواها عنده أن هناك مختصرا في مكتبة (المشهد الرضوي) بإيران برقم:٣٩٧٤ وعنوانه (مختصر جمل ابن خالويه)، وهذا المختصر ـ حسب كلامه ـ يلتقي نص مقدمته مع نص مقدمة الجُمل الذي حققه الدكتور فخر الدين قباوة وغيره، فاعتبر ذلك دليلا قاطعا على أن الجمل من صنعة ابن خالويه، لكني أرى أن استدلال الدكتور حسين بو عباس بما على صفحة عنوان المختصر المذكور وما تحمله مقدمته من نسبة كتاب الجمل لابن خالويه لا يحل المشكلة، ولا يثبت أن كتاب الجمل الذي بين أيدينا لابن خالويه، بل يزيد الأمر تعقيدا وتشعبا، فبعد أن كان الكتاب منسوبا لاثنين وهما: الخليل ابن أحمد، وابن شقير، أصبح منسوبا لثلاثة، هم الخليل بن أحمد، وابن شقير، وابن خالويه.

والصواب أن كتاب الجمل للخليل بن أحمد؛ لأنه قد ترادفت أدلة كثيرة على وجوب نسبته إليه، سواء ما كان من خلال استنباط نصوص الكتاب وما تحمله من فكر الخليل الذي يلتقي مع فكره في مصادر أخرى، أو ما تحمله النسخ كلها من نسبة صريحة إليه.

أن ابن خالويه خاصة يبعد أن يكون هو مصنف كتاب الجمل، فقد استعرضت أربعة من كتبه؛ وهي: إعراب ثلاثين سورة، وإعراب القراءات السبع وعللها، وكتاب ليس في كلام العرب، وكتاب الألفات، فلم أجد فيها شيئا من تلك المصطلحات الغريبة. مع أن بن خالويه يخلط المذهبين، فما المانع الذي يمنعه إن

كان كتاب الجمل له من أن يكرر ما به من مصطلحات انفرد بها كتاب الجمل في كتبه الأخرى التي ذكرتها؟؟!!!

السبب واضح عندي، وهو أن تلك المصطلحات ليست لابن خالويه؛ لأن كتاب الجمل المتضمن لها ليس له أصلا، وإلا لوجدناها أو بعضها في تلك الكتب، ولاسيما ما كان منها ذا علاقة بالإعراب.

وأما مصطلح (السنخ) الذي عده الدكتور أحمد حسين بو عباس، من الأدلة على أن كتاب الجمل لابن خالويه، لأنه استعمله في بعض كتبه، فأقول إن ابن خالويه مسبوق باستعمال الخليل له، في العين وبصورة صريحة حيث قال: (وسِنْخُ الكلمة: أصل بنائها)[1]، وهذا سيقلب المعادلة، فيدل على أن ابن خالويه قد يكون استفاد من الجمل، فيكون فيه دلالة على أن كتاب الجمل ربما كان من مقتنيات ابن خالويه، فيكون قد كتب عليه تملكه أوغيره مما أوهم الخالفين أنه من مؤلفاته، ومن ثم نسب له.

ثم مما يضاعف اليقين بأن الجمل ليس لابن خالويه، أن الفراء(٢٠٩هـ) يرد على بعض توجهات كتاب الجُمل، وذلك يعني أن زمن تأليف كتاب الجمل أسبق من زمن (ابن شقير٣١٧هـ) و(ابن خالويه٣٧٠هـ)، ويزيدنا يقينا واصرارا أن الردود التي يردها الفراء إنما هي: لتوجيهات انفرد بها كتاب الجمل وحده، فلم أجد تلك التوجيهات في كتاب غير كتاب الجمل، فلا مجال للقول بأنها من التوجيهات المشتركة، فيكون الرد على أحد قد شارك الخليل في التوجيه[2].

ومما يزيد اليقين يقينا بأن كتاب الجمل ليس لابن خالويه ما ذكره أبو عبيدة (١١٠-٢١٠هـ) في مجاز القران من نص يلتقي مع نص في كتاب الجمل التقاء واضحا في نقاط عدة ومن أهمها أن أبا عبيدة ذكر في أثناء ذلك النص مصطلح

(١) العين:٤/ ٢٠١.

(٢) المبحث الخامس: رد الفراء على بعض توجهات كتاب الجُمل يؤكد أن الجُمل للخليل بن أحمد.

(الموالاة) وهو مصطلح نادر لم يستخدمه أحد من النجاة إلا الخليل في كتاب الجمل، فكان في وجود هذا المصطلح عند أبي عبيدة مزيد تأكيد على أن أبا عبيدة إما أنه سمعه من أستاذه الخليل مباشرة، فالخليل أستاذه كما ذكر السيرافي[1]، وإما أنه كان ينقل من كتاب الجمل مباشرة وهو الأرجح للتلاقي الواضح في العبارات وغيرها على ما ستراه في المبحث السادس، أو أن أبا عبيدة نقله عمن نقله عن الخليل، لاسيما أن مصطلح (الموالاة) ضمن النص الذي أفاده أبو عبيدة من الخليل، وبهذا يكون زمن كتاب الجمل أقدم من زمن ابن خالويه، ومن زمن ابن شقير.

ومما يزيدنا يقينا بأن كتاب الجمل ليس لابن خالويه ما نص عليه أبو محمد التَّوَّزي (٢٣٠هـ)، من قول ومذهب للخليل وكلاهما في كتاب الجمل[2]، والتَّوَّزي من تلاميذ أبي عبيدة، وأبو عبيدة من تلاميذ الخليل، وربما أن التَّوَّزي أدرك الخليل فهما في أول السلسلة التي تتوارث أقوال الخليل وعلمه.

والذي أراه بعد هذه الأدلة الساطعة، وما سيأتي بعدها من إبانات أخرى، أن الاضطراب الشديد حول نسبة كتاب الجمل تعود إلى أنه ربما أن لكل من الخليل وابن شقير وابن خالويه كتابا يسمى بـ(الجمل)، فتوارَدَ المؤلفون الثلاثة على عنوان واحد للكتاب؛ ولذا حصل الاضطراب والخلط في المؤلف، فنسب تارة لابن شقير وتارة لابن خالويه، وأسهم في تلك النسبة الخاطئة بعض التصورات الموهمة الخاطئة؛ كالخلط بين المذهبين وغيره، كل ذلك وغيره مجتمعا ألحق الوهم بمن نفى نسبة كتاب الجمل عن الخليل.

ولعلنا لو أطلعنا على النسخ الأصلية المختصرة التي حقق عليها كتاب الجمل،

(١) شرح السيرافي: ١/ ٣٥.

(٢) انظر المبحث السادس: (ما في مجاز القرآن وما قاله أبو محمد التَّوَّزي النحوي يثبت نسبة الجمل للخليل).

والتي في المشهد الرضوي لظهر لنا تلاق بينها يجب النزاع، ويبين حقيقة تلك المختصرات، لا حقيقة مؤلف كتاب الجمل، فلا شك لدي في نسبته للخليل.

وحين نعود لقناعة الدكتور حسين بو عباس بأن كتاب الجمل الذي بين أيدينا لابن خالويه بناء على ما في نسخة المختصر المذكورة، فهو ما لا أراه، ولا يمكن قبوله بعد تلك البراهين، وبعد ما سيأتي من بيان لتلك الأدلة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية هامة جدا، وهي أن الدكتور حسين لم يقبل ما في النسخ الخمس التي تثبت أن الكتاب للخليل(١)، وهي أكبر قدرا من نسخة المختصر التي بنى عليها نسبة الكتاب لابن خالويه، وإنما كانت نسخ كتاب الجمل التي حُقِّق عليها أكبر قدرا من نسخة المختصر من عدة جوانب، من حيث عدد النسخ، وتفاوت أزمانها، وانعدام الصلة بينها، فانعدام الصلة بين النسخ يزيدنا وثوقا بأن عنوان الكتاب ليس صنيعة نسخة واحدة هي الأم، فنقول إنها وإن تكررت تكون بمثابة نسخة واحدة(٢)، فهذا التطابق بينها في نسبة الكتاب إلى الخليل مع تباعد أزمانها، وتباعد الصلات بينها لم يأت من فراغ(٣)، فالاتفاق عادة لا يكون على الخطأ، ثم إن بعضها يحمل تاريخا متقدما، واسما لناسخها، وأما نسخة المختصر الذي بالمشهد الرضوي فشهادتها على أن كتاب الجمل لابن خالويه شهادةٌ ضعيفة، للجهل بمؤلف هذا المختصر، وبناسخه وتاريخ نسخه، وأكبر من ذلك كله أنه ليس هو الكتاب الأصل وإنما هو المختصر(٤)، وشيء أخر بالغ الأهمية، وهو أن قبول شهادة نسخة المشهد

(١) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة كان أوفى التحقيقات نسخا ومراجعات، وأما تحقيق الدكتور الحكمي فقد كان على أربع نسخ، وكان اسبق التحقيقات زمنا، ثم حققه الدكتور فايز فارس على نسختين، ونسخ الدكتور الحكمي ونسختا الدكتور فايز كلها ضمن نسخ الدكتور فخر الدين قباوة.

(٢) لم أطلع على النسخ الأصلية، وما ذكرته عنها هو من أوصاف من حقق الكتاب.

(٣) انظر الجمل (مقدمة الطبعة الخامسة) بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة.

(٤) الجمل ليس للخليل ولا لابن شقير:٢٠٥.

الرضوي وهي نسخة واحدة،وفيها من الضعف ما ذكرته لا يمكن قبوله؛ مقارنة بشهادة خمس نسخ؛ لأنه سيؤدي إلى رفض قول النسخ الخمس التي تثبت نسبة الكتاب للخليل، فخمس نسخ أقوى شهادة من نسخة واحدة هي نسخة المختصر الرضوي، وعلى هذا لا تقوم بنسخة المختصر حجة على نسبة الكتاب لابن خالويه، وإن تطابق كثير من مقدمة المختصر الذي ينسب الجمل لابن خالويه مع مقدمة جمل الخليل، فمقدمة المختصر هي مقدمة الخليل بنص النسخ الخمس، وإن كان بها فروق فهي من مقدمة الخليل، فبهذا تكون مقدمة كتاب الجُمل الذي ثبت أنه للخليل أقوى شهادة ودلالة على أن المختصر مختصر جمل الخليل لا أنه لابن خالويه، فانقلبت الحجة فأصبحت مع من ينسب الكتاب للخليل، حتى وإن احتج الدكتور حسين بو عباس بأن ابن هشام ذكر أن لابن خالويه كتابا باسم الجمل، فليس في ذلك حجة قطعية؛ لأنا نقول إنه يمكن أن يكون لابن خالويه كتاب باسم الجمل لكنه ليس هو هذا الكتاب الذي بين أيدينا، وربما أن وجود كتاب لابن خالويه بهذا الاسم هو السبب في هذا الاضطراب الشديد، ولو فرض أن ابن هشام كان يعني بكلامه كتابنا هذا، فأرى أن ابن هشام لم يسقه مساق التحقيق، فهو شبيه بكلام ابن مسعر الذي نسب الجُمل لابن شقير، وزعم أنه ينسب للخليل وليس له على حد قوله،وأهم من ذلك، وأكبر دلالة أن كلام ابن هشام هذا يعارضه كلام (علم الدين اللورقي ٦٦٠هـ) القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي الإمام أبو محمد اللورقي النحوي[١]، وكلام (تاج الدين بن الساعي ٦٧٤هـ) علي بن أنجب بن عثمان، حيث نسبا كتاب الجمل للخليل بن أحمد[٢]، فأي الأقوال نأخذ وأيها نترك؟!، ومن المعلوم أن الأدلة إذا تعارضت

(١) الجمل في النحو لابن شقير: ٢١

(٢) الدر الثمين في أسماء المؤلفين: ٣٦٧

تساقطت، ويبقى الحكم للدليل الأقوى، والدليل الأقوى هو ما تقوله النسخ الخمس، وما اثبتته الأدلة الأخرى، فلا أرى حجة لمن نسب الكتاب لغير الخليل، فقد توفر مع ما تذكره نسخ الجُمل الخمس من الأدلة الأخرى التي ستراها ما يثبت أن كتاب الجُمل للخليل وليس لغيره.

وبعد: فإنه بقي في المسألة إشكالٌ، ومفاده أن مقدمة الجمل التي بين أيدينا تذكر أن كتاب الجمل الذي أنسبه للخليل مسبوق بمختصر من تأليف الخليل نفسه، ولذا قال في الجمل: (... فمن عرف هَذِه الْوُجُوه بعد نظره فِيمَا صنفناه من مُخْتَصر النَّحْو قبل هَذَا استغنى عَن كثير من كتب النحو)[1]. فما تخريج هذا مادام أنني أنسب الكتاب للخليل، في حين أن مقدمته تشير إلى مختصر ثم ظهر لاحقا مختصر للجمل بالمشهد الرضوي يشير إلى أن الجمل لابن خالويه؟!

الذي أراه ـ بعد تلك الأدلة الواضحة السابقة واللاحقة التي تجزم بنسبة الكتاب للخليل ـ أن من المحتمل لا المقطوع به أن مقدمة كتاب الجمل للخليل قد دخلها شيء من التصرف والإقحام تحت ضغط تلك النسخ المختصرة المنسوبة للخليل، ومع تطاول الأزمان أقحم في المقدمة؛ أي مقدمة الجمل ما يفيد أن للكتاب مختصرا، ولربما أن بعض تلك النسخ من مقتنيات ابن خالويه، فكتب عليها تملكه أو نحوه، فنسب الكتاب جراء ذلك لابن خالويه، أو أن ابن خالويه اختصر الكتاب حقيقة، فمن رأى المختصر ورأى أصل الكتاب ظن أنهما لابن خالويه وهذا وإن كان ظنا لكن فرضته قوة الأدلة التي تؤكد أن الجمل للخليل، ومنها أن في مقدمة الجمل نفسها من فكر الخليل النحوي ما يمحضها له وذلك بالتقاء ما بها من فكر بفكر الخليل النحوي في كتاب العين، وذلك حين قال الخليل في العين: (النصب

(١) الجمل للخليل بن أحمد :٦٣.

(٢) العين ٤ / ٢٠٩.

خزانة النحو، والبصرة خزانة العرب أي معولهم عليه أكثر من سائره؛ النصب في الحال والقطع والوقف وإضمار الصفات)[1]، وقوله هذا يلتقي فكريا مع قوله في الجمل: (وإنما بدأنا بالنصب لأنه أكثر الإعراب طرقا ووجوها)[2]، ثم انظر فيما بعد إلى قول الكسائي تلميذ الخليل، فإنك ستلحظ فيه تأثر الكسائي بفكر استاذه الخليل في مسألة أن النصب أكثر وجوه العربية، فقد ترسم الكسائي خطا الخليل، لذلك قال أبو جعفر ابن النحاس: قال الكسائي: (النصب مغيض النحو كلما صرف شيء عن جهته نصب)[3]، والمغيض في الأصل هو المجرى الذي يجري فيه الماء[4]؛ أي أن النصب هو المجرى الأكثر في العربية، فتقاود الفكر عند الخليل في الجمل وفي العين وعند تلميذه الكسائي في هذه المسألة تحديدا، وبهذه الصورة يدل على أن هذه العبارة التي في مقدمة الجمل إنما هي من فكر الخليل الأصيل الذي هو من نسجه وحده، وبانضمام هذه الفكرة إلى غيرها تتناصر الأدلة وتسطع الحقيقة، وعلى كل حال فإن ما في مختصر المشهد الرضوي، وما أرى أنه اقحم في المقدمة لا يؤثر على نسبة كتاب الجمل للخليل، فسيأتي ما يقطع بذلك.

وبعد هذا الذي ذكرته من فساد أدلة من ينسب كتاب الجمل لغير الخليل، فإني سأتحدث هنا عن النسخ وما توفره من نسبة أصيلة للكتاب، فأقول:

إن التحقيقات التي حظي بها الكتاب هي على النحو التالي:

التحقيق الأول: تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي- رحمه الله-، وعنونه: بـ(الجُمل في النحو لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي)، وكان تحقيق الكتاب ودراسته رسالةَ ماجستير بكلية الشريعة بمكة المكرمة عام ١٣٩٩هـ، ولم يطبع إلى هذا التأريخ.

(١) الجمل للخليل بن أحمد :٦٣.

(٢) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس:٢/ ٧

(٣) العين: ٤/ ٤٣١

التحقيق الثاني: تحقيق الدكتور (فخر الدين قباوة)، وعنونه: بـ(كتاب الجُمل في النحو، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي)، وقد طبعته مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى عام: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ثم طبع بعد ذلك عدة طبعات رأيت منها الطبعة الخامسة، وهي مطبوعة عام:١٤١٦-١٩٩٥دون ما ذكر للجهة الناشرة؟!.

التحقيق الثالث: تحقيق الدكتور فائز فارس ـ رحمه الله ـ، وعنونه بـ(المحلى "وجوه النصب"، لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي)، وهو مطبوع بمؤسسة الرسالة أيضا عام: ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

وكان مجموع النسخ الخطية التي توفرت لتلك التحقيقات الثلاثة، خمس نسخ، وقد أفاد الدكتور فخر الدين قباوة في الطبعة الخامسة من النسخ الخمس كلها، وأما الدكتور علي الحكمي ـ رحمه الله ـ فأفاد من أربع نسخ فقط مع سبقه زمنيا، وأما الدكتورفائز فارس ـ رحمه الله ـ فحققه على نسختين فقط معأن تحقيقه كان آخر التحقيقات زمنياً، وإليك عنوانات تلك النسخ واسم مؤلفها وتواريخ نسخها، حسب وصف من اشتغل عليها من المحققين المذكورين قبل، وحسب صورها المرفقة في مقدمات المحققين الثلاثة:

١- نسخة (آيا صوفيا) رقم:٤٤٥٦، وعنوانها (كتاب "الجُمل" في النحو). تصنيف الإمام الحبر العالم الفاضل الخليل بن أحمد، وتاريخ نسخها؛ سنة إحدى وستمائة[١].

٢- نسخة قولة بـ(دار الكتب) القومية بمصر، ورقمها:٣٣٦[٢]، وعنوانها (كتاب وجوه النصب. ألفه خليل بن أحمد البصري، وعليها أيضا: (وقيل أيضا هو من تصنيف أبي عبد الله محمد بن شقير صاحب أبي العباس المبرد)، وتاريخ نسخها سنة: اثنتين وعشرين وسبعمائة.

(١) وهم الدكتور الحكمي فجعل تاريخها سنة عشر وستمائة.

(٢) وهم الدكتور علي الحكمي- رحمه الله- في رقم النسخة فجعله:٣٦٦.

٣- نسخة المكتبة المركزية بجامعة الرياض(جامعة الملك سعود حاليا) ورقمها (٨٠٦) وليس لها عنوان؛ لأنها ضمن مجموع[١]، وكثيرا ما تخلو المجاميع من العنونة لكل مؤَلف فيها بعنوان مستقل له اكتفاء بما في مقدمة كل مؤلف، ولهذا استهلها ناسخها بالبسملة ثم بـ(قال الإمام العلامة الخليل بن أحمد البصري) وتاريخها: ٩٩٣هـ، وهي نسخة مختصرة جدا ولا علاقة لها بنسخة (آيا صوفيا)، ولا بنسخة (دار الكتب).

٤- نسخة مكتبة الأوقاف بالموصل: رقم:٧ / ٢، وليس لها عنوان؛ لأنها ضمن مجموع[٢]، وإنما افتتحت بعد البسملة بـ(قال الإمام العلامة الخليل بن أحمد)، وتاريخها سنة سبع وأربعين والف للهجرة، وناسخها الشيخ حسن ابن الشيخ سيد ابن الشيخ ناصر وهي مختصرة جدا، ولا علاقة لها بنسخة (آيا صوفيا)، ولا بنسخة (دار الكتب)، وتختلف بعض الاختلاف عن نسخة المكتبة المركزية بجامعة الرياض.

٥- نسخة (بشير آغا) باستانبول رقم:٢ / ٧٩، وعنوانها: (كتاب جمل الإعراب من تصنيف الإمام أبي عبد الله الخليل بن أحمد رضي الله عنه) كتبت سنة خمس وستين وثمانمائة المصطفوية، وقد انفرد بالإفادة منها الدكتور فخر الدين فقط، وهي نسخة مفعمة بالتصحيف والتحريف، وبها نقص واضح كما ذكر الدكتور فخر الدين قباوة.

وكانت إفادة المحققين الثلاثة من النسخ الخمس على النحو التالي:

اعتمد الدكتور (فخر الدين قباوة) في الطبعة الخامسة على النسخ الخمس كلها: نسخة (آيا صوفيا)، ونسخة (دار الكتب)، ونسخة (بشير آغا)، ونسخة

(١) انظر (كتاب الجمل في النحو لابن شقير تحقيق ودراسة علي الحكمي- رحمه الله- .

(٢) انظر كتاب الجمل في النحو لابن شقير تحقيق ودراسة علي الحكمي- رحمه الله- :٨٨ .

المكتبة المركزية بجامعة الرياض (جامعة الملك سعود حاليا)، ونسخة مكتبة الأوقاف بالموصل، واعتمد الدكتور الحكمي على نسخة: (آيا صوفيا)، ونسخة (دار الكتب) فقط، وترك الاعتماد على نسخة المكتبة المركزية بجامعة الرياض، ونسخة مكتبة الأوقاف بالموصل إلا في بعض الأحيان، واعتمد الدكتور فايز فارس- رحمه الله- على نسخة: (آيا صوفيا)، ونسخة (دار الكتب) فقط. فنسخة (آيا صوفيا) هي الأصل الذي أجمع على الاعتماد عليه المحققون الثلاثة، وتليها فيما أجمعوا عليه نسخة (دار الكتب).

وإنما ذكرت هذا الوصف المختصر لهذه النسخ، لما سينبني عليه من إثبات نسبة كتاب (الجُمل) للخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد تحققت من خلال استنطاق تلك النسخ، بأنها جميعا تنص على أن الكتاب من تصنيف الخليل بن أحمد، وتفصيل ذلك؛ أن نسخة (آيا صوفيا)، ونسخة (دار الكتب)، ونسخة (بشير آغا) ينص كل منها في موضعين من كل نسخة على أن الكتاب للخليل بن أحمد.

الموضع الأول: ما صاحب عنوان الكتاب في كل نسخة من النسخ الثلاث، فقد نصت كل نسخة من هذه النسخ بعد ذكر العنوان على أن الكتاب للخليل بن أحمد. وإن لُحِظَ أن نسخة (دار الكتب) بعد أن نسبت الكتاب للخليل على صيغة اليقين استثنت بقول ضَعيفَ حيث قالت: (ويقال لأبي عبد الله محمد بن شقير صاحب المبرد)، فهو قول لا يعتد به؛ لضعفه بوروده على صيغة التمريض؛ (ويقال)، وربما كان هذا القول مبنياً على قول ابن مسعر (٤٤٢هـ) في ترجمة (ابن شقير)، حيث قال: (وله كتاب لقبه الجُمل، وربما نسب هذا الكتاب إلى الخليل، وهو من عمله، يقول فيه النصب من أربعين وجها، والرفع على كذا)[1]، وسيأتي ما يوهن قول ابن مسعر، ويبين الاضطراب أيضا في اسم ابن شقير المنسوب له الكتاب.

(١) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: ٤٨-٤٩

والموضع الثاني: ما ورد في مستهل أربع نسخ من النسخ الخمس، وأعني بالمستهل الصفحة التالية لصفحة العنوان،فقد ورد في مستهل كل واحدة من هذه النسخ الأربع أن الكتاب للخليل بن أحمد، ولم يتخلف عن هذا الاستهلال إلا نسخة دار الكتب، فقد اكتفى ناسخها بنسبة الكتاب للخليل على صفحة العنوان بصيغة اليقين، ثم استثني بقول ممرَّض وهو: (ويقال لأبي عبد الله محمد بن شقير صاحب المبرد)، وقد سبق الحديث عنه قريبا، فأرى أن ما ورد على صفحات عنوانات نسخ الكتاب، وما في استهلالاتها لا ينبغي تجاوزه بحال من الأحوال، إلا حين يرد دليل قطعي الدلالة يفسد ما على النسخ وما في استهلالاتها، وليس على نسخ الكتاب، ولا في استهلالاتها ما يثبت أنه لابن شقير ولا لابن خالويه، بل الثابت من خلال ما على النسخ أن الكتاب للخليل بن أحمد، فالمنهج العلمي المتبع عند المحققين أن أول ما يُثب نسبة الكتاب أي كتاب، هو ما على النسخ، وما في مقدماتها، أو ما في اثنائها وخواتمها...، وما على نسخ الكتاب بالصورة التي ذُكرت هنا كاف لنسبته للخليل، ولاسيما مع تعدد النسخ واجماعها وتباين أزمانها وانقطاع صلاتها ببعضها، فهذا دليل أصيل يتعين الأخذ به لا اطراحه، وقد ذكر علماء الأصول أن المثبت مقدم على النافي إلا بدليل، وليس ثمة دليل أقوى مما على النسخ، وما يظنه من نسب الكتاب لغير الخليل دليلا سيرد تفصيل ما يرده لاحقا.

وأمَّا النسختان الأخريان وهما: نسخة المكتبة المركزية بجامعة الرياض(الملك سعود حاليا)، ونسخة مكتبة الأوقاف بالموصل، فقد نسب ناسخاهما الكتاب في مستهلهما للخليل بن أحمد وأضافت نسخة جامعة الرياض إلى اسم المؤلف: (البصري). وإنما كانت نسبة الكتاب في مستهلهما فقط؛ لأنه لم يوضع لكل منهما صفحة عنوان ليكتب عليه اسم الكتاب واسم مصنفه، ولاشك أن عدم

وجود ذلك لكل نسخة، يعود إلى أن كلا منهما ضمن مجموع، فكثيرا ما وجدت المجاميع في غلاف واحد للمجموع كله دون كتابة أسماء ما يحتويه المجموع وأسماء مؤلفيه، اكتفاء بما في مستهلاتها من النص على المصنِّف واسم الكتاب.

وبناء على هذا فالكتاب للخليل بنص نسخه، من خلال ما على صفحات عناوناتها، أو ما في استهلالاتها، ولذلك نسبه الدكتور(فخر الدين قباوة)، للخليل مع أن الشك الذي كان يلاحقه في نسبته في الطبعة الأولى زال كثير منه في الطبعة الخامسة، وسأورد لاحقا حقائق علمية كثيرة وكبيرة لم يذكرها أحد من قبل تثبت أن كتاب الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي، تؤيِّد مذهب الدكتور فخر الدين الذي لم يستبح مخالفة النسخ، لما يعلمه المشتغلون بالتحقيق من أن المنهج العلمي يراعي – فيما يراعي– ما كُتب على النسخ، فإن ما كُتب على النسخ لا يأتي من فراغ، ولاسيما مع تباين أزمانها وانقطاع الصلة بينها.

ومن هنا فأول دليل على اسم الكتاب وعلى اسم مصنفه يأتي من عنوانه، فنسبة الكتاب أي كتاب– على ما تقتضيه صنعة التحقيق– ينبغي أن يكون المرجع الأول فيه لما على نسخه. نعم قد نجد في النادر ما يخالف ذلك، لكن الأصل ما قلته أولا، وقد قال أهل العلم: لا يصح الخروج عن الأصل إلا بدليل قوي، ومراجعة الأصل تكون بأتفه الأسباب.

وأما ما جزم به الدكتور علي الحكمي– رحمه الله–، والدكتور فائز فارس – رحمه الله– من أن الكتاب لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير البغدادي، (٣١٧هـ) فليس له ما يسنده من نسخ الكتاب التي هي عنصر رئيس في هذا الشأن، وإن قدح في نسبته ماورد على نسخة (دار الكتب)، وهو قوله: (وقيل هو من تصنيف أبي عبد الله محمد بن شقير صاحب أبي العباس المبرد)، فهو مستند ضعيف لما يحمله هو نفسُه من تضعيف نفسه، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن

هذا القول الممرض الذي ورد على النسخة مسبوق بنسبتها صراحة. وسيأتي مزيد من الأدلة التي ستزيل الإشكال وتقطع النزاع إن شاء الله.

وهنا أشير إلى شيء آخر يقطع الصلة بين الكتاب وبين ابن شقير خاصة، وهو ذلك التعدد والاضطراب الكبيرفي حقيقة (ابن شقير) مما لم يشرإليه الدكتورعلي الحكمي، ولا الدكتور فايز فارس- رحمهما الله-، فـ(ابن شقير) في تاريخ العلماء لابن مسعر[1] هو: (أَبو بكر محمد بن شقير)، وعلى نسخة (دار الكتب): هو (أبو عبد الله محمد بن شقير صاحب أبي العباس المبرد)، وعند الدكتور الحكمي والدكتور فايز فارس- رحمهما الله- هو: (أبو بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي)، فتلحظ الاضطراب واضحا في الكنية والاسم، فلم تظهر حقيقة ابن شقيرالذي يُنْسَبُ إليه الكتاب.

ولا شك أن الدكتور علي الحكمي والدكتور فائز فارس – رحمهما الله- نسبا الكتاب لابن شقير- مع ما ذكرته من اضطراب – تعلقاً بحيثيات، عدة سبقت الإشارة إليها ومنها ما في الكتاب من خلط نحو الكوفة بنحو البصرة الذي لا يناسب الخليل بن أحمد إمام البصريين بلا مدافع، ومنها وما وجد على إحدى نسخ الكتاب من قول ممرض ينسب الكتاب لابن شقير، فضلا عما ذكره المفضل ابن مِسْعر (ت ٤٤٢هـ) من نسبة الكتاب لابن شقير، إضافة إلى ما في الكتاب من ذكر للخليل نفسه، ولبعض العلماء المتأخرين عن زمن الخليل، فكان المخرج من ذلك أن ينسب الكتاب لابن شقير بعد أن وجد عند ابن مسعر ما يعين عليه، فابن شقير يخلط المذهبين، ومما زاد من طمأنينة المحققين أن كتاب الجُمل لم يرفع به أحد من لمتقدمين رأسا.

ولئن كان لقول الدكتور علي الحكمي، والدكتور فائز فارس – رحمهما الله-

(١) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ص: ٤٨

بعض المستمسكات التي دفعتهما إلى أن ينسبا الكتاب لـ(ابن شقير) ومنها ما وجداه في الكتاب من خلط المذهبين، وهي مسلمة قديمة، لكن مسلمة خلط نحو الكوفيين والبصريين في كتاب الجمل خاصة مسلمة مضللة ووهم كبير لم يظهر لهما ولا لغيرهما من المتقدمين الحقيقة الرافضة لما ذهبا إليه.

فالحقيقة التي لا مرية فيها ولا محيد عنها أن الخليل بحكم واقعة التأسيسي وقدرته المبدعة كان يستخدم من المصطلحات والمعالجات ما سوف يستخدمه كل من الكوفيين والبصريين على حد سواء، فقد كان استخدامه لتلك المصطلحات سابقا لاستخدام من نعرفهم من نحاة الكوفة والبصرة، وبهذا المنهج الذي فرضه واقع التأسيس ظهر الخليل بمظهر من يخلط المذهبين، وهو ما يمثله كتاب العين، فقد انطوى على كثير مما سنجده عند التالين من البصريين والكوفيين، وهي حقيقة لم تكن معلومة لأحد من قبل فأظهرها بحث: (الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية)، فلما ظهر كتاب الجُمل وهو يحمل ما يحمله كتاب العين من منهج الخليل الذي يظهر بهذه الصفة المازجة في الظاهر وليس ثمت مزج وإنما هو منهج الخليل، ظن من غابت عنه هذه الحقيقة حقيقة منهج الخليل المؤسس للمذهبين المقتضي في الظاهر للمزج، أن وجود المزج في كتاب الجمل ينفي الكتاب عن الخليل، بينما أن هذه الحقيقة التي ظهر فيها كتاب الجمل بمظهر المزج بين النحوين أصبحت حجة تثبت أن كتاب الجمل للخليل، لا أنها حجة تنفي الكتاب عن الخليل، فالكتاب بهذه الظاهرة التي تظهره بمظهر المزج تمثل منهج الخليل المؤسس، فانقلبت حجة نفي الكتاب عن الخليل إلى حجة تثبت أن الكتاب له وليس لغيره.

ومما هو جدير بالتنبيه والإبانة أنما عده النحاة مزجا، ليس مطردا، فإننا نجد عند التدقيق، أفكارا نحوية ليست عند الكوفيين ولا عند البصريين أصلا، فالمزج لا يشمل مادة الكتاب كلها، فالمادة النحوية للكتاب من هذا المنطلق ثلاثة أقسام؛

قسم متوافق مع نحو البصرة، وقسم متوافق مع نحو الكوفة، والقسم الثالث ليس له موافق لا عند البصريين ولا عند الكوفيين، فمن رأى أن في الكتاب مزجا كان في نظره عجلة، فنظر إلى ما بالكتاب مما يوافق ما عند البصريين وما عند الكوفيين، وذهل عما انفرد به مما ليس عند الكوفيين ولا عند البصريين، وهي حقيقة ثابتة في الكتاب. وما انفرد به الكتاب من مصطلحات ومعالجات كثيرة لم نجد لها مثيلا في كتاب ابن خالويه (إعراب ثلاثين سورة) و(إعراب القراءات السبع)، و(ليس في كلام العرب)، و(الألفات)، ولا في النتف اليسيرة الباقية من نحو ابن شقير، وإنما هي مصطلحات ومعالجات الخليل التي رأيناها في العين كررها في كتاب الجمل، فطبيعة مرحلته التأسيسية اقتضت ذلك، وسيأتي مزيد بيان لهذه القضية. والله أعلم.

ومع أنني أؤكد وبشدة على أن نحو الخليل في كتاب (العين) وفي كتاب (الجُمل)، يظهر فيه الخليل بصورة من يمزج بين مذهب البصريين والكوفيين؛ إلا أن كتاب العين مع ما فيه من خلط المذهبين في الظاهر، إلا أنه نجا من أن ينسب لأحد ممن يخلط المذهبين، وما عُصِم من ذلك إلا لمنهجيته التي ابتدعها الخليل وشهر بها، ولعدم الالتفات إلى ما به من نحو حجبه الجانب اللغوي الذي أنشئ الكتاب من أجله.

وأما كتاب الجُمل فلما كان النحو مادته، وكان المزج فيه ظاهرا لمن يدعيه وإن لم يدقق، ظن أولئك أنه لمؤلف متأخر ممن يمزج المذهبين، لذلك قل قدره وضعف ناصره، بسبب مسلمة أن الخليل بصري، وهي مسلمة مضللة.

المبحث الثاني

إثبات نسبة كتاب الجُمل للخليل من خلال تلاقي أفكاره في كتاب (العين) مع أفكاره في كتاب (الجُمل)

كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، أشهر من أن يعرف به، وقد دار لغط كثير حول صحة نسبته للخليل بن أحمد، وبصحة نسبته للخليل يصبح ما فيه من نحو هو نحو الخليل، وقد أبنت في بحثي الموسوم بـ(الخليل بن احمد رائد المصطلحات الكوفية) عن بعض الأدلة التي تثبت صحة نسبة كتاب العين للخليل[١]، ومع أن كتاب العين كتاب لغة، لكنه اشتمل على مسائل نحوية عديدة تمثل شطرا من نحو الخليل الذي لم يذكره سيبويه، أو أنَّ له عند سيبويه رسوما طامسة لا تتجلى إلا حين تقارن بما يقابلها في كتاب العين سواء في المصطلحات، أو في تعليل المسائل ومعالجاتها[٢]، وبناء على أن كتاب العين ثابت النسبة للخليل، فإن ثبوت نسبته له أيضا تعيننا على إثبات نسبة كتاب الجُمل للخليل عند مقارنة ما بالجُمل مع ما في العين.

فمما ينبغي التنبيه عله أن هذا المبحث حسب عنوانه خصص للتلاقي ما بين كتاب العين وكتاب الجمل، إلا أنني سأورد فيه شيئا مما التقى فيه الكتابان السابقان مع كتاب سيبويه أيضا، ولم أفرد ذلك بمبحث مستقل لما اتفقت عليه الكتب الثلاثة رجاء الاختصار، وإلا فإن توارد الكتب الثلاثة على مسألة واحدة مما لا تخفى قوة دلالته على ما أنا بسبيله.

فكتاب الجُمل مع اختصاره وعر المسالك يعطي ويكدي، إذ فيه كثير من

(١) الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية: ٥٦٤ وما بعدها/ مجلة دار العلوم/ جامعة القاهرة/ العدد: ٨٧ لعام: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م.

(٢) ورد في الكتاب لسيبويه بعض الأفكار التي نجدها في العين أو في الجُمل غير منسوبة للخليل أو منسوبة ولكنها طامسة الاعلام: انظر: النصب على الصرف عند الخليل والفراء: ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٤٥، وغيرها، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٦٤ومابعدها.

القضايا النحوية والمصطلحات العديدة مما لا عهد لنا به في غيره، فالكتاب يلتقي مع نحو الكوفة في كثير، ويلتقي مع كتاب العين في مسائل عديدة أيضا، غير أن الكتابين وإن كانا يلتقيان مع نحو الكوفة كثيرا، فإنهما يفترقان عنه افتراقات خاصة بهما أيضا، وهذا الذي يفترقان فيه عن الكوفيين نجده أحيانا موضع التقاء ينفردان به؛ أي لم أجده عند أحد من نحاة الكوفة أو البصرة المتقدمين، وإنما هو تلاق موقوف على كتاب العين وكتاب الجُمل لا غير، وإنما خصصت نحاة الكوفة بالذكر هنا؛ لأن أثر الخليل ظاهرٌ في مصنفاتهم، وكتاب الجمل إنما نفي عن الخليل لما به من مصطلحات الخليل التي تابعه عليها أهل الكوفة، ومن لا خبر له بهذا التلاقي بين الخليل والكوفيين نفى الكتاب عن الخليل، وسارع إلى نسبته إلى من يخلط المذهبين كابن شقير، وابن خالويه.

والحقيقة أنني أعد كتاب الجُمل خزانة مصطلحات الخليل، فكثير من مصطلحات الخليل ومعالجاته اقتبسها منه الكوفيون، ولا يعني هذا أن ما في كتاب الجُمل من نحو يتطابق مع نحو الكوفيين تطابقا تاما، بل إن الكتاب قد انتظم طائفة أخرى من النحو البصري كما سبق بيانه في ثلاثة أقسام، فكان هذا الخلط الظاهري الذي نجده في كتاب الجُمل سببا لنسبته لابن شقير البغدادي (...– ٣١٧هـ) أو لابن خالويه (٣٧٠هـ)، ونفيه عن الخليل.

وقد نوهت سابقا بأن الخلط المزعوم، إنما هو منهج الخليل، فكان منهج خلط المذهبين سابقا لزمن ابن شقير، وابن خالويه بكثير، ولم يكن حين بدأ منذ زمن الخليل خلطا حقيقيا، وإنما فرضته طبيعة التأسيس التي كان الخليل أكبر روادها – فيما أرى– فكانت جميع المصطلحات والمعالجات التي سيستخدمها البصريون والكوفيون من استخدامات الخليل من قبلهم.

وستثبت طريقة المقارنة –التي سأتَّبعها– أن كتاب الجُمل للخليل، وستدفع من

جهة أخرى أن يكون الكتاب لأحد النحاة الذين يخلطون المذهبين، ومنهم ابن شقير، وابن خالويه، ولو أن من نسب كتاب الجُمل لابن شقير، أو لابن خالويه، لم يذهل عن مقارنة ما فيه بما في العين، وبما في كتاب سيبويه، لتراجع عن نسبته لابن شقير، أو لابن خالويه، ولاقتنع بنسبته للخليل.

وقبل الخوض في تفصيل هذا المبحث أشير إلى أنني سأقتصر على طرف من تلك التلاقيات التي بين كتاب العين وكتاب الجُمل، إذ هي تلاقيات عديدة وجلها محتاج إلى شرح وإبانة، وشرحها على الطريقة التي ستراها بعد ستطيل الحديث؛ لذا سأحاول الاختصار والوصول إلى الهدف بأقل ما يمكن. والله المستعان.

فأقول إن الحقيقة التي وجدتها -من خلال تتبع ما ورد في كتاب الجُمل من أفكار نحوية، ومقارنتها ببعض ما تمكنت من جمعة من كتاب العين - توضح وضوحا تاما أن الجُمل من تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي - رحمه الله - وإليك بعضاً مما وجدته من تلاق بين كتاب الجُمل وكتاب العين.

المسألة الأولى: تفرد كتاب العين وكتاب الجُمل بمصطلح السنخ

علوم اللغة كغيرها من العلوم تحتاج إلى مصطلحات تغني عن شرح معانيها، والخليل بعبقريته وثاقب ذهنه كان ينظر الى اللغة بنظر الفاحص المدقق صاحب المهارة وقوة التفكير، وقد اشتمل كتاب العين وكتاب الجُمل على كثير من المصطلحات التي تصاحب المادة العلمية، ففي كتاب الجُمل كثير من المصطلحات التي لم ترد عند أحد من النحاة الآخرين كـ(النصب من خلاف المضاف[١]، والنصب بالمواجهة[٢]، والنصب بالمشاركة[٣]، والنصب بالترائي[٤]، والرفع

(١) الجُمل للخليل:٩٨

(٢) الجُمل للخليل:١١٧

(٣) الجُمل للخليل:١٣٢

(٤) الجُمل للخليل:١٣٩

بالصرف[١]، والرفع على الموالاة[٢]، وخبر المجازاة[٣]، والنصب على التضعيف)[٤] وغيرها، فورود تلك المصطلحات في كتاب الجُمل دون غيره من كتب النحو يدلل على قدم زمن تأليف الكتاب، الذي يتناسب مع زمن الخليل زمن وضع المصطلحات التي لا يجرؤ على وضعها أحد بهذه الكثرة في زمن ابن شقير البغدادي (...- ٣١٧هـ) ولا في زمن ابن خالويه (٣٧٠هـ)، وهو دليل ينضم إلى الأدلة المساندة لنسبة كتاب الجمل للخليل، ومن أكثر تلك المصطلحات عونا على نسبة كتاب الجمل للخليل المصطلحات التي انفرد بها الخليل، ودلالة الانفراد التي أعنيها هنا هو الانفراد الذي يجمع كتابا العين والجمل دون غيرهما من كتب النحاة، ومن ذلك مصطلح (السنخ)، فهو مما انفرد بإيراده الخليل في العين وفي الجمل معا، ومعناه الاصطلاحي فيهما: الحرف الأصلي من حروف الكلمة، وقد بحثت عن هذا الاستعمال الاصطلاحي في معاجم اللغة خاصة، فلم أجد أحدا من اللغويين يسمي الحرف الأصلي من بنية الكلمة بحرف (السنخ) وإنما يسمونه بالحرف (الأصلي ونحوه مما هو مشتق من المادة اللغوية لكلمة (أصل)، وعليه فالخليل وحده من اللغويين والنحاة الذي يستخدم هذا المصطلح في كتاب العين، وفي كتاب الجُمل معا، قال في العين: (وأَسْناخُ الثنايا: أصولها. وسِنْخُ الكلمة: أصل بنائها)[٥]، وهذا الاستعمال الاصطلاحي السابق الذي استعمله في كتاب العين، استعمله مرات عديدة في كتاب الجُمل بالمعنى الاصطلاحي نفسه؛ أي وصفا اصطلاحيا لحرف الكلمة الأصلي، فقال في الجُمل:

(١) الجُمل للخليل: ١٦٥

(٢) الجُمل للخليل: ١٦٩

(٣) الجُمل للخليل: ٢١٥

(٤) الجُمل للخليل: ٢١٦

(٥) العين: ٤/ ٢٠١

(ولام السنخ: مثل اللام في جمل، ولحم، ولحن، ولم، وألم، وألَّما، وما أشبه ذلك مما لا يجوز إسقاطه)[١]، وقال أيضا: (وفاء السنخ نحو فرقد وفتق)[٢]، وقال أيضا: (وباء السنخ مثل بحر وبر وباب)[٣]، نعم لا يستعمل اللغويون كلمة (سنخ) للحرف الأصلي من الكلمة، وإنما يعرضون لمعناه اللغوي حين يأتون للحديث عن مادة (س ن خ) فيفسرون (السنخ) التفسير اللغوي فقط دون أن يذكروا ما ذكره الخليل في كتاب العين وفي كتاب الجُمل، فدل هذا على أن كتاب الجُمل من تصنيف الخليل؛ لتطابقه مع ما في العين على استعمال مصطلح السنخ لحرف الكلمة الأصلي .وهنا أشير إلى أن الدكتور حسين بو عباس رأى أن مصطلح السنخ مما يدل على أن كتاب الجمل من صنعة ابن خالويه، وفي ما ذكرته هنا وفيما سبق[٤] ما يكفي لبيان خطأ تلك النسبة.

المسألة الثانية: تفرد كتاب العين وكتاب الجُمل بمصطلح الترائي

مصطلح الترائي مصطلح انفرد الخليل باستعماله في كتاب العين وفي كتاب الجمل، ولغرابة هذا المصطلح وعدم وجوده فيما نطلع عليه عادة في كتب النحاة، بحثت عنه في مظان كثيرة؛ من كتب النحاة، وكتب أعاريب القرآن، وتفسيره وغيرها، فلم أظفر به مصطلحا في شيء منها مطلقا، إلا ما نقله عنه أبو عبيدة[٥]، أو نقلته كتب اللغة عن كتاب العين.

والترائي عند الخليل مشتق من الرؤية، ويقابله عند النحاة المتأخرين باب (ظن وأخواتها) ويعبر عنه سيبويه بـ(باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم

(١) الجُمل للخليل :ص: ٢٧٨،

(٢) الجُمل للخليل :ص: ٣٣٠،

(٣) الجُمل للخليل: ص: ٣٣٤، وانظر: ٢٤٨، ٢٦٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٩١، ٣٠٢، ٣٢٩.

(٤) انظر المبحث الأول :(دلالة نسخ كتاب(الجُمل) على نسبته للخليل)

(٥) انظر المبحث السادس، وهو للحديث عن تأثر أبي عبيدة في مجاز القرآن بالخليل.

المفعول، واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحدٍ)[1]، وشبيهٌ بقول سيبويه ما قاله المبرد[2] وابن السراج[3]، فأنت ترى أن سيبويه يشرح معنى الباب أثناء العنوان، ولم يعبر عنه بمصطلح يضم شتات معاني الباب، وكذلك فعل المبرد وابن السراج، أما الخليل فمع تقدمه – رحمه الله – فقد عبر عن الباب بمصطلح (الترائي) وهو مصطلح واضح المعالم، محيط بالمعنى الاصطلاحي الذي يريده، سواء في ذلك ما ذكره في العين، أوفي الجمل، وتلك هي عبقرية الخليل في اختياره لمصطلح (الترائي)، وتظهر معالم تلك العبقرية في اقتناصه للمعنى الاصطلاحي من خلال المعنى اللغوي الذي يستوعب معاني المصطلح كلها، فـ(الترائي) بحكم اشتقاقه من الرؤية مستوعب لمعنيي الرؤية؛ المعنى القلبي، والمعنى الحسي اللذين بنى الخليل عليهما مصطلحه، تقول: رأيت زيدا واقفا، إذا أبصرته، وتقول: رأيت زيدا كريما، إذا ظننته، أو خلته، أو حسبته كريما، فالرؤية في المثال الأول حسية وهي المشاهدة بالعين، وفي المثال الثاني قلبية، فيظهر لي أن الخليل إنما اختار مصطلح (الترائي)؛ لأن الرؤية التي اقتنص مصطلحه منها تجمع المعنيين؛ القلبي والحسي من جهة، ومن جهة أخرى فإن مادة الرؤية أكثر دورانا في الكلام من شقيقاتها العاملة عملها، هذا ما أراه، وهو ما أفدته من أمثلته.

وأما دلالة مصطلح (الترائي) على أن كتاب الجمل للخليل، فقد أفدته من تفرد كتاب العين وكتاب الجمل بهذا المصطلح ، فانفراد الخليل به دون أن نجد لذلك أثراً عند النحاة يعني أنه من المصطلحات التي كان الخليل يستعملها ثم اندثرت بما استعيض به عنه لاحقا، وفي ذلك من التدليل ما يجعلنا نطمئن إلى أن كتاب الجمل للخليل وليس لغيره. وهنا أعرض استعمال الخليل لمصطلح (الترائي)

(١) الكتاب: ١/ ٤٥

(٢) المقتضب: ٤/ ٨٦

(٣) الأصول: ٢/ ٢٨٨

في كتاب العين، ثم في كتاب الجمل.

قال في العين: (واعلم أن ناساً من العرب لما رأوا همزة (يرى) محذوفة في كل حالاتها حذفوها أيضاً من (رأى) في الماضي وهم الذين يقولون: رَيْتُ. وفلانٌ يَتَراءَى برأي فلان إذا كان يرى رأيه، ويميلُ إليه، ويقتدي به. فأمّا (التّرائي) في الظّن فإنّه فِعْلٌ قد تعدى إليك من غيرك، فإذا جعلت ذلك في الماضي وأنت تُريدُ به معنى ظننت قلت: رُئِيْتُ. ومنهم من يحذف الهمزة منها أيضا فيكسر الرّاء، ويُسَكِّن الياء، فيقول: رِيْتُ، وهي أقبحها، ومنهم من يقول في الماضي: رأيتُ في معنى ظننت)[1].

وأما نص الجمل الذي يلتقي مع قول الخليل في العين فهو: (والنصب بالترائي يكونوجهه وجه النصب بإيقاع الفعل عليه، غير أَن النحويين جعلوه بابا تنصب به الاسم والنعت والْخبر تقول أبصرت زيدا قائما وَرَأَيْت مُحَمَّداً مُنْطَلقًا، وَتقول بَصَرَ عَيْني زيدا قَائِما مَعْنَاهُ أَبْصرت عَيْنَايَ زيدا قَائِما وَكَذَلكَ تَقول بصر عَيْني زيد قَائِم رفعت زيدا لأَنَّهُ اسْم مُبْتَدأ وَرفعت قَائِما لأَنَّهُ خَبره وَأَرَدْت بِهِ زيد قَائِم ببصر عَيْني ونصبت بصر عَيْني بفقدان الْخَافِض)[2].

وقال في موضع آخر من الجمل: (وتقول هم قوم كرام فإذا جعلت هذه الحروف فصلا بين حروف الترائي وحروف كان لم تعمل شيئا وأجريت الكلام على أصله كقولك كان عمرو هو خيرا منك قال الله تعالى في الأنفال (وَإِذ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هو الْحقَّ من عندك)[3] نصب الحق لأنه خبر كان.

وَقَالَ الله عز وَجل فِي الزخرف (وَمَا ظلمناهم وَلَكِن كَانُوا هم الظَّالمين)[4]،

(١) العين: ٨/ ٣١٠-٣١١

(٢) الجمل للخليل: ١٣٩-١٤٠

(٣) الأنفال: ٣٢

(٤) الزخرف: ٧٦

وقال في الشعراء (أإن لنا لأجراً إن كُنَّا نَحن الغالبين)[١]، وقال في المزمل (تَجِدُوهُ عِنْد الله هُوَ خيرا وَأعظم أجرا)[٢] نصب خيرا وَأعظم أجرا؛ لأَنَّهَا خبر تَجدوا وَنصب أجرا على التَّمْيِيز وَقَالَ عز وَجل فِي آل عمرَان (وَلَا يَحسبن الَّذين يَبْخلُونَ بِمَا آتَاهُم الله من فَضله هُوَ خيرا لَهُم)[٣] نصب خيرا لأَنَّهُ خبر يحْسب)[٤].

المسألة الثالثة: تفرد العين والجُمل بتوجيه النصب على الصرف

مصطلح النصب على الصرف أحد مصطلحات الخليل التي تابعه عليها الكوفيون، فقد ورد هذا المصطلح في العين[٥]، وورد كثيرا في كتاب الجُمل[٦]، وهو من أشهر المصطلحات التي تدور في كتب أهل الكوفة[٧]، وقد أبنت عن حقيقته في بحثي الموسوم بـ(النصب على الصرف عند الخليل والفراء)، ومع أن الكوفيين تابعون للخليل في مصطلح النصب على الصرف من حيث التسمية، والمعنى العام له، وهو التحول والانصراف، إلا أن توجيههم له يختلف عن توجيه الخليل؛ فالكوفيون يرون أن المضارع المعطوف بعد نفي أو نهي يخالف ما قبله نحو قوله[٨]:

لا تنه عَن خلق وَتَأْتِيَ مثله عَار عَلَيْك إِذا فعلت عَظِيم

---

(١) الشعراء: ٤١

(٢) المزمل: ٢٠

(٣) آل عمران: ١٨٠

(٤) الجمل للخليل: ١٨٨-١٨٩

(٥) العين: ٢/ ١٥١، وانظر (النصب على الصرف عند الخليل والفراء)

(٦) الجُمل للخليل: ٩٥، ٩٦، ٩٧، وهناك أيضا الرفع على الصرف، وهو والمنصوب على الصرف ينطلقان من فكر واحد من حيث التوجيه ، انظره في: ١٦٥، ٢١٣، ٢١٧، ٢٣٠.

(٧) معاني القران للفراء: ١/ ٣٤ ، ٢٣٥، وإيضاح الوقف والابتداء: ١٣٩، وغيرها وانظر: البحث المسمى: (النصب على الصرف بين الخليل والفراء) فقد جلى حقيقة النصب على الصرف

(٨) البيت من الأبيات الشوارد، فهو للمتوكل الكناني في شعره: ٨١ وفي الجُمل للخليل: ٩٦ ولأبي الأسود الدؤلي في مستدركات ديوانه : ١٦٥، ونُسِبَ في الكتاب: ٣/ ٤٢، للأخطل، وانظره في معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٤، ١١٥، ٤٠٨، ٤١٠، المقتضب: ٢/ ٢٦، وشرح السيرافي على الكتاب: ٣/ ٢٣٥

فـ(تـأتي) مـخـالف لـمـعـنى (تـنـه) مـن حـيـث الـنـفـي والإثـبـات؛ لـذلك وُجِّـهـه الكوفيون بـأن العرب انصرفت بـ(تأتيَ) عن العطف المفضي للجزم إلى النصب لما في العطف من فساد للمعنى.

فالصرف عند الكوفيين تحول وانصراف من معنى إلى معنى آخر؛ أما الصرف عند الخليل فهو وإن كان تحولا أيضا، لكنه تحول من أسلوب إلى أسلوب آخر، فقد ذكر في الجُمل[1] أن (تأتيَ) من قوله:

لا تنه عَن خلق وَتَأْتِيَ مثله

مصروف؛ أي محول عن أصل الجملة، فأصلها: (وَأنت تَأْتِي)، فالخليل يرى أن العرب لما تحولت وانصرفت عن هذا الاسلوب: (وَأنت تَأْتِي) إلى الأسلوب الآخر وهو: (وَتَأْتِيَ) نصبت (تأتيَ) لتدل على الانصراف والتحول من اسلوب إلى أسلوب آخر، ولا يعني التحول عن الأسلوب فساده، وإنما هو تحول من الأسلوب الأقل إلى الأسلوب الأكثر دورانا على الألسنة، وهذا الفكر الذي نجده في الجُمل هو الفكر نفسه الذي نجده في كتاب العين، فقد ذكر فيه أن (سُحقا وبُعدا) وما ماثلهما منصوبان على الصرف، ومعنى ذلك أن (سُحقا) تحول وانصرف عن (أسحقه الله)؛ أي: حل في محل (أسحقه الله)، و(بُعدا) تحول وانصرف عن(أبعده الله)؛ أي حل في محل (أبعده الله) وهكذا ما ماثلها من المصادر وغيرها، فلما تحولت العرب عن الفعلين (أسحق) و(أبعد) وأوقعت موقعهما (سحقاً) و(بعداً) نصبت المصدرين اللذين حلا محلهما؛ فعلة النصب على الصرف عند الخليل انصراف العرب عن استخدام الفعل إلى استخدام المصدر؛ أي انهم تحولوا من أسلوب إلى أسلوب، وهو ما سبق بيانه في بحث: (النصب على الصرف عند الخليل والفراء).

---

(١) الجُمل للخليل: ٩٦

هذا هو حاصل المنصوب على الصرف عند الخليل بجميع فروعه؛ سواء كان المنصوب على الصرف اسماً أم فعلاً، فالنصب على الصرف عنده يعود إلى فكرة واحدة هي: أن الاسم في نحو هذا متى حل محل الفعل نصب على الصرف، وكذلك الفعل متي حل محل الجُملة الاسمية نُصِبَ على الصرف أيضا(١). وهذا معنى قوله في العين: (وتقول العرب: بعْداً وسحْقاً، مصروفاً عن وجهه، ووجهه: أبعده الله وأسحقه، والمصروف ينصب، ليعلم أنه منقول من حال إلى حال، ألا ترى أنهم يقولون: مرحباً وأهلاً وسهلاً، ووجهه: أرحب الله منزلك، وأهّلك له، وسهّله لك)(٢).

أقول: إن هذا التوجيه الذي وجَّه به الخليل نصب المصادر على الصرف في العين، هو التوجيه نفسه الذي وجه به نصب الفعل والمصدر على الصرف في (الجُمل)، وإن اختلفت الأمثلة والعبارات الشارحة، فذكر في الجُمل من المصادر المنصوبة على الصرف (قولا) من قوله تعالى: (سلام قولا من رب رحيم)(٣)، فقال: (نصب قولا على الصرف أي يقولون قولا)(٤)، وقال أيضا(٥): (وَمن الصّرْف أَيْضا قَول الله عز وَجل (بلَى قَادِرين)(٦) مَعْنَاهُ بلَى نقدر فصرف من الرّفْع إِلَى النصب)(٧)؛ يعني أنه لما حل لفظ(قادرين) في محل (نقدر) نصب على الصرف.

وهنا أنبه إلى أمر ضروري جدا وهو: أن قاعدة الخليل في النصب على الصرف

(١) انظر النصب على الصرف عند الخليل والفراء: صهنا

(٢) العين:٢/ ٥٢

(٣) الآية ٥٨ من سورة يس

(٤) الجُمل للخليل:٩٧

(٥) الجُمل للخليل:٩٦

(٦) القيامة:٤

(٧) الجُمل للخليل:٩٦

تتلخص في أنه متى حل شيء من اللفظ في محل شيء آخر نصب على الصرف، وتفكير الخليل هذا قد اشار إليه سيبويه ونص على نسبته للخليل نصا واضحا حيث قال: (قولهم: مَرْحَباً، وأَهلا..... وزعم الخليل رحمه الله..... وكأنّه صار بدلاً من رَحُبَتْ بلادُك وأَهلَتْ، كما كان الحَذَرَ بَدَلا من احْذَر)[1] فما ذكره سيبويه هنا عن الخليل بأن (مَرْحَباً، وأَهلا) بدل من (رَحُبَتْ بلادُك) يتوافق مع ما في كتاب الجُمل ومع ما في كتاب العين توافقا تاما؛ لأنَّ الإبدال الذي يذكره سيبويه عن الخليل هو الانصراف والتحول لا البدل الاصطلاحي، فالتحول من أسلوب إلى أسلوب هو سبب النصب على الصرف الذي يذكره الخليل في كتاب الجُمل وفي كتاب العين ، وهذا من أقوى الأدلة على أن كتاب الجُمل من صنعة الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ لاتفاق كتاب العين وكتاب سيبويه على وصف الطريقة التي يوجه بها الخليل النصب، وهي الطريقة نفسها التي نجدها في كتاب الجُمل، مما يدلل على أن كتاب الجُمل للخليل وليس لغيره.

وأنبه ثانية على أمر آخر ذي قيمة كبيرة جدا في التدليل على أن كتاب الجُمل من صنعة الخليل، وذلك أن الخليل وحده في كتاب العين وفي كتاب الجُمل هو الذي يوجه النصب على الصرف بهذه الهيئة، وهي هيئة الإحلال، إذ لم أجد أحدا من النحاة يتابعه عليها، وبهذا تكون هذه الطريقة مذهبا له متفردا به لا يشاركه فيه أحد، وتكون طريقة التوجيه هذه التي نجدها في العين وفي كتاب سيبويه وفي كتاب الجمل شاهدا على أن الجُمل من صنعته.

ومما يؤيد ما أذهب إليه من أن كتاب الجُمل من صنعة الخليل، ذلك الاتفاق في صياغة العبارة التي صاحبت النصب على الصرف في كتاب العين وفي كتاب الجُمل، وهي قوله في العين: (وتقول العرب: بعْداً وسحْقاً، مصروفاً عن

(١) الكتاب: ١/ ٢٩٥

وجهه)؟![1] ويشبه عبارة العين هذه عبارته في الجُمل وهي قوله: (نصب لأنه مصروف عن جهته)![2].

فلا شك أن في تلاقي كتاب سيبويه وكتاب العين مع كتاب الجمل في الحديث عن (النصب على الصرف) ما يكفي للتدليل على أن كتاب الجُمل من صنعة الخليل، وأما من قال إن كتاب الجمل لأحدٍ ممن يخلط المذهبين، فليس (النصب على الصرف) على مذهب الخليل تحديدا أحد المصطلحات التي تصلح لأن تكون من أدلة الخلط بين المذهبين؛ لأن مذهب الخليل في توجيه (النصب على الصرف) يخالف مذهب الكوفيين في توجيه النصب على الصرف، ومذهب الخليل هذا لم يعرفه أحد على ما شرحته، فبهذه النظرة لا يدخل مذهب الخليل في إطار مذهب البصريين، ولا في إطار مذهب الكوفيين، حتى يدخل حيز الخلط، فإن معنى خلط المذهبين، أن يختار من يخلط من كل مذهب ما يراه، لا أن يخترع مذهبا غير موجود. فمذهب الخليل في النصب على الصرف لم يعرفنا به أحد من المتقدمين، فهو في حكم المعدوم، فلا يمكن أن يدخل في الخلط المنسوب لابن شقير أو لابن خالويه ولا غيرهما، فالذي زعم أن في الجُمل خلطا لم يستبطن هذا المصطلح وغيره مما انفرد به الخليل حتى يعرف حقيقة ما دخله الخلط وما لم يدخله الخلط، وإنما نظر إلى الجانب اللفظي مجردا.

هذا من جهةٍ ومن جهة أخرى، أيمكن لأحد من المتأخرين كابن شقير، أو ابن خالويه أن يوجه النصب على الصرف بمثل هذا التوجيه الذي وجهه به الخليل؟! هذا ما لا أظن أن أحداً سيقدم عليه، ولو أقدم عليه لهاب ـ فيما أُرى ـ الردود التي ستنثال عليه مما ابتدعه بعد استقرار النحو ولحوب مناهجه، أو لوصلتنا على أقل تقدير فكرة هذا المصطلح الذي ابتدعه ابن شقير أو ابن خالويه، ولاسيما أن له سميا آخر عند الكوفيين سيقارن به. والله أعلم.

(١) العين: ٢/ ٥٢

(٢) الجُمل للخليل: ٩٥

المسألة الرابعة: نصب وَحْدَه

لفظ (وحده) عند الخليل يجري مجرى المصدر، قال سيبويه: (وزعم الخليل- رحمه الله- حيث مثل نصب (وَحْدَه) و(خمستَهم) أنه كقولك: أفردتهم إفراداً. فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام)[1] وهو عند النحاة مصدر، فالبصريون ينصبونه على الحال، لا على المصدرية، والكوفيون ينصبونه على الظرف[2]، ولا يخرج عن النصب إلا شاذا؛ فقالوا: هو نَسِيجُ وَحْدِه، وعُيَيْرُ وحدِه، وجُحَيْشُ وحدِه[3].

وما يهمنا من (وَحْدَه) ما سيفيدنا به في نسبة كتاب الجُمل للخليل، فكلام الخليل عن (وَحْدَه) في كتاب سيبويه، وفي كتاب العين، وفي كتاب الجمل، متلاقٍ تلاقيا واضحا في توجيه نصب (وَحْدَه)، فيثبت بهذا أن كتاب الجُمل له، وانظر إلى تلك الأقوال الثلاثة وهي: قال سيبويه: (وزعم الخليل- رحمه الله- حيث مثل نصب (وَحْدَه) و(خمستَهم) أنه كقولك: أفردتهم إفراداً. فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام)[4]، وقال في كتاب العين: (والوَحْدُ: منصوب في كلّ شيء؛ لأنّه يَجري مَجْرَى المصدر خارجاً من الوصف، ليس بنعتٍ فيتبع الاسم. وليس بخبر فيُقْصدَ إليه دون ما أضيف إليه، فكان النّصب أولى به، إلا أن العرب قد أضافت إليه، فقالت: هو نَسِيجُ وَحْدِه، وهما نسيجا وَحْدِهما، وهم نُسَجاءُ وَحْدِهِمْ، وهي نسيجةُ وَحْدِها، وهنّ نَسائجُ وَحْدِهنَّ: وهو الرّجل المصيب)[5]، وقال في كتاب الجُمل: (ولا يكون (وَحْدَه) إلا نصبا في كل جهة

(١) الكتاب: ١/ ٣٧٤.

(٢) الصحاح للجوهري: (وحد =٥٤٧)، وانظر الكتاب: ١/ ٣٧٣، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٦٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٦٣.

(٤) الكتاب: ١/ ٣٧٤.

(٥) العين: ٣/ ٢٨١.

تقول مررت بزيد وحده، ورأيت زيدا وحده، وهذا زيد وحده، وإنما صار كذلك؛ لأنه مصروف عن جهته تريد: مررت بزيد الواحد، فلما أسقطت الألف واللام نصبته؛ لأنه مصروف عن جهته)[1].

وإيضاحا لما ورد في كتاب سيبويه، وكتاب العين، وكتاب الجُمل أضع نصوص كل منها في جدول متناظرة، مقتطفا منها محل الفائدة، وهي:

نص كتاب سيبويه	نص كتاب العين	نص كتاب الجمل
١- (وزعم الخليل - رحمه الله - حيث مثل نصب (وَحْدَه) و(خمستَهم).	والوَحْدُ: منصوب في كلّ شيء.	ولا يكون (وحده) إلا نصبا في كل جهة.
٢- (وزعم الخليل - رحمه الله - حيث مثل نصب (وَحْدَه) و(خمستَهم) أنه كقولك: أَفردتهم إفراداً. فهذا تمثيل، ولكنه لم يُستعمل في الكلام).	لأنّه يَجري مَجْرَى المصدر خارجاً من الوصف، ليس بنعتٍ فيتبع الاسم.	وإنما صار كذلك لأنه مصروف عن جهته تريد: مررت بزيد الواحد فلما أسقطت الألف واللام نصبته لأنه مصروف عن جهته.

فالفقرة الأولى في كتاب سيبويه، وفي كتاب العين وفي كتاب الجُمل واضحة المعالم لا تحتاج إلى بيان فالتلاقي بينهما ظاهر للعيان.

وأما الفقرة الثانية، فكلام سيبويه فيها واضح، وأن (وحده) تعامل معاملة المصدر، وما قاله سيبويه يلتقي مع قول الخليل في كتاب العين، وفي كتاب الجمل، لكنه تلاقٍ يحتاج إلى إيضاح؛ فما في العين يحمل المعنى نفسه الذي يحمله كتاب الجُمل، وإن اختلفت عباراتهما، فمعنى قوله في العين: (...يَجري مَجْرَى المصدر خارجاً من الوصف، ليس بنعتٍ فيتبع الاسم)؛ أيأن (وَحْد) تعامل معاملة المصدر حسب نصه في العين-وهو كلامه عند سيبويه كما سبق- لا يعامل معاملة

(١) الجُمل للخليل: ١٤٠

الوصف؛ أي المشتق؛ لأنه لا يصلح أن يكون نعتا؛ لأنه فاقد ما يجعله نعتا وهو التعريف بـ(ال). هذا هو المفهوم من كلام العين، وكونه كذلك أصبح خارجا عن المصدر، و(الخروج) عند الخليل، هو (الصرف) والتحول كما ذكرته في غير موضع.

وإذا قارنته بما في الجُمل رأيت التلاقي معه، وذلك أن قوله(مصروفا) هو معنى (خارجا)، فمعنى أن (وحد) (مصروفا وخارجا) أي أنه مخالف ومغاير للوصف الذي يكون نعتا؛ لأن النعت تلزمه (أل)، و(وحد) لا تقترن به، فخالف النعت، فنصب للمخالفة والانصراف عن جهته، وعلى هذا التفسير يلتقي ما في الجُمل مع ما في العين وما في كتاب سيبويه بوضوح مما يشير الى أن الخليل هو مؤلف الجُمل، وانظر إليه حين ذكر أن (الصرف) مطلقا يوجب النصب، والصرف خروج ومخالفة... حيث قال في العين: (والمصروف ينصب، ليعلم أنه منقول من حال إلى حال، ألا ترى أنهم يقولون: مرحباً وأهلاً وسهلاً، ووجهه: أرحب الله منزلك، وأهّلك له، وسهّله لك.)[1].

المسألة الخامسة: ألف الخروج

الخروج الذي أعنيه هنا هو ما يتعلق بالقافية خاصة، لا الخروج المصطلح النحوي الذي يرد عند الخليل والكوفيين، فهو هنا مصطلح من مصطلحات الخليل العروضية التي وضعها رحمه الله، لكن الملفت للنظر والمستفاد منه أن الخليل كما يستعمله مصطلحا في قوافي الأشعار، فإنه يستعمله أيضا مصطلحا لرؤوس آيات القرآن الكريم، فجَعْلُه مصطلحا لرؤوس الآيات استعمالٌ لم أعثر عليه عند أحد ممن يعتني بالحديث عن رؤوس الآيات، وقد شرحه الخليل في كل من كتاب (العين) وكتاب (الجُمل).

قال في العين: (والخُروجُ: الألف التي بعد الصلة في القافية، كقول لبيد[2]:

عفت الديار محلها فمقامها

(١) العين: ٢ / ٥٢، وانظر تفصيل ذلك في: المنصوب على الصرف عند الخليل والفراء: ٢٤١

(٢) هذا صدر البيت، والعجز: (بمنىً تأبد غولها فرجامها) وهو أول قصيدته المعلقة انظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٥١٧.

فالروي هو الميم، والهاء بعد الميم هي الصلة؛ لأنها اتصلت بالروى، والألف التي بعدها هي الخروج)[1] انتهى.

وقول الخليل هنا يكرره في موضعين من الجُمل؛ مرة مع الألف، وهو يتطابق مع ما في العين، والمرة الأخرى مع الياء، قال في الموضع الأول: (وَأما ألف الْخُرُوج والترنم لا يكون إِلا فِي رُؤُوس الآي،أَو عند القوافي، وإِنما فعلوا ذلك لبعد الصوت، من ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا** ﴾ [الأحزاب: ١٠]، وَمثله: ﴿ **فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ** ﴾ [الأحزاب: ٦٧] ، ﴿ **وَأَطَعْنَا الرَّسُولاْ** ﴾ [الأحزاب: ٦٦]، قال جرير[2]:

أقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي إِن أصبت لقد أصابا

والباء لا يلزمه التنوين إِذا كانفي أَوله ألف ولام، ولكنه إِنَّما أدخلهُ للترنم وبعد الصوت وقال جرير[3]:

كرهت على المواصلة العتابا وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

ومثله كثير)[4] انتهى نص الجُمل الأول.

وقال في الموضع الثاني: (وياء الخرُوج تكون بعد هاء الإِطلاق في الشعر نحو قول الشاعر[5]:

تخلج المجنون من كسائهي

الهمزة روي، والألف ردف، والهاء وصل، والياء الخرُوج)[6].

فورود هذا المصطلح الخاص الذي هو من انشاء الخليل في العين ثم نجده بعد في الجُمل يؤكد نسبة الجُمل للخليل.

(١) العين: ٤ / ١٥٨

(٢) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: ٢ / ٨١٣، والكتاب: ٤ / ٢٠٥، والمقتضب: ١ / ٣٧٥

(٣) ديوانه بشرح الصاوي: ١٦

(٤) الجُمل للخليل: ٢٥٥

(٥) البيت لأبي النجم العجلي: وليس في ديوانه، وانظر تخريجات أخر في الجُمل: ٣٣٧

(٦) لجمل للخليل : ٣٣٧

المبحث الثالث

إثبات نسبة كتاب الجُمل للخليل من خلال تلاقي أفكار الخليل في (كتاب سيبويه) بأفكاره في كتاب (الجُمل)

القصد من هذا المبحث الكشف عن التلاقي بين كلام الخليل الذي يذكره عنه سيبويه، وبين كلامه في كتاب الجُمل، وعندما أذكر هذه التلاقيات، فسأعرض منها ما فيه تلاق واضح بين ما في الكتابين، فحين نجد ما ينسبه سيبويه للخليل في (الكتاب) مماثلا لما هو في (الجُمل) يتأكد للجميع أن كتاب الجُمل من صنع الخليل بن أحمد الفراهيدي، ولاسيما حين تناصره الأدلة الأخرى التي ذكرتها والتي سأذكرها، فاجتماع الأدلة الكثيرة على منوال واحد تقطع الشك باليقين الذي لا محيد عنه.

وللوصول إلى هذا الغرض عرضت كثيرا من نصوص الجُمل على كثير مما في كتاب سيبويه، فظهر اتفاق كبير وتلاق بينهما واضح، غير أني سأختار من تلك التلاقيات بعضا مما يدلل على القصد، ولن أعرض كل ما جمعته، فعرض ذلك كله سيطيل البحث، مع أني لا أدعي الإحاطة بالتلاقيات كلها التي بين الكتابين، فالموضوع فيه كثير من الخبايا التي لا تظهر إلا بالمراجعات والمقارنات الدقيقة جدا، وأنا على يقين أن في الموضوع دفائن وفوائد لا تزال بحاجة إلى الكشف والإبانة.

المسألة الأولى: جزم المضارع الواقع بين الشرط والجزاء

إذا وقع المضارع بين الشرط والجواب بلا عاطف، نحو: (إن تأتني تسألني أعطك) جاز فيه الجزم والرفع على تفصيل[1]، وسمى سيبويه هذا الباب بـ(باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما)[2]، ومن مواضع التلاقي بين كلام الخليل

(١) شرح الجُمل لابن عصفور: ٢/ ٢٠٢-٢٠٣

(٢) الكتاب: ٣/ ٨٥

عند سيبويه وكلامه في الجُمل ما دار في هذه المسألة، فقد جرى الحديث فيها في موضعين أرى أنهما يشيران إلى أن كتاب الجُمل من تصنيف الخليل وهذان الموضعان هما:

* الموضع الأول: في توجيه جزم المضارع الواقع بين الشرط والجزاء على البدل.

* الموضع الثاني: في شواهد المسألة.

وإليك تفصيل ذلك:

الموضع الأول: في توجيه جزم المضارع، فقد ذكر سيبويه أن الخليل يوجه جزم المضارع الواقع بين الشرط والجزاء على البدل، وما ذكره سيبويه هو معني ما في كتاب الجُمل تماما، وإليك نص سيبويه أولا، ثم نص الجُمل ثانيا.

قال سيبويه: (وسألت الخليل عن قوله[1]:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حطباً جزلاً وناراً تأَجَّجَا

قال: (تُلْمِمْ) بدلٌ من الفعل الأول. ونظيره في الأسماء: مررت برجلٍ عبد الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسَّر الاسم الأوَّل بالاسم الآخر)[2].

وقال سيبويه أيضا: (وسألته: هل يكون (إن تأتنا تسألْنا نعطك)؟، فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول؛ لأنَّ الأولَ الفعلُ الآخرُ تفسيرٌ له، وهو هو، والسُّؤال لا يكون الإتيان، ولكنَّه يجوز على الغلط والنِّسيان ثم يتدارك كلامه، ونظير ذلك في الأسماء: مررت برجلٍ حمارٍ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه.

وسألته عن قوله جلَّ وعزَّ: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له العذاب يومَ القيامة﴾[3] فقال: هذا كالأول؛ لأن مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثام، ومثل

(١) البيت لعبد الله بن الحر، جزم بذلك البغدادي في الخزانة: ٩/ ٩٨ وما بعدها، وهو في الكتاب: ٣/ ٨٦، والمقتضب: ٢/ ٦٣، شرح السيرافي: ٣/ ٢٩٠

(٢) الكتاب: ٣/ ٨٦

(٣) الفرقان: ٦٨، ٦٩

ذلك من الكلام: إن تأتنا نحسن إليك نعطك ونحملك، تُفسِّر الإحسان بشيء هو هو، وتجعل الآخر بدلاً من الأول)[1].

فأقوال الخليل الثلاثة هذه التي كررها سيبويه هي: لتوجيه جزم الفعل على البدل، وهي بالمعنى نفسه الذي ذكره الخليل في كتاب الجُمل حيث قال:

(وكذلك تقول من يأتني يكرمُني آته أكرمه؛ تريد من يأتني مكرِماً آته مكرِماً، ترفعه على الصرف، ويجزم فتقول: من يأتني يكرمْني آته أكرمْه، تجزمه على البدل؛ أي من يأتني من يكرمْني آته أكرمْه، قال الله تبارك وتعالى في الفرقان: ﴿ ومن يفعلْ ذلك يلق أثاما * يضاعفْ له العذاب)[2] جزم يضاعف على البدل، وقال الشاعر[3]:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حطباً جزلاً وناراً تأَجَّجَا

ومجازه: متى تأتنا متى تُلْمِمْ بنا على البدل، والإلمام هو الإتيان)[4].

فقد نص في الجُمل في ثلاثة مواضع على أن الجزم على البدل.

الأول حين قال: (من يأتني يكرمْني آته أكرمْه، تجزمه على البدل).

والثاني: عند قوله تعالى في الفرقان: ﴿ ومن يفعلْ ذلك يلق أثاما يضاعفْ له العذاب ﴾[5]، حيث قال: (جزم يضاعف على البدل).

والثالث عند قول الشاعر:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حطباً جزلاً وناراً تأَجَّجَا

حيث قال: (ومجازه: متى تأتنا متى تُلْمِمْ بنا على البدل).

(١) الكتاب: ٣/ ٨٧

(٢) الفرقان: ٦٨، ٦٩

(٣) سبق تخريجه قبل قليل

(٤) الجُمل للخليل: ٢١٧-٢١٨

(٥) الفرقان: ٦٨، ٦٩

وبهذا يظهر التلاقي في التوجيه بين أقوال الخليل في كتاب سيبويه وبين أقواله في كتاب الجُمل، وهو ما يدلل على صحة نسبة كتاب الجُمل للخليل بن أحمد.

الموضع الثاني وهو التلاقي في الشواهد والأمثلة:

* إن الشواهد التي سأل سيبويهُ الخليلَ عنها هي الشواهد نفسها التي أوردها الخليل في كتاب الجُمل، أعني آيتي الفرقان ﴿ومن يفعلْ ذلك يلق أثاما * يضاعفْ له العذاب﴾[1].

وبيت عبد الله بن الحر[2]:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حطباً جزلاً وناراً تأَجَّجَا

فهي شواهد للخليل في كتاب سيبويه، وفي كتاب الجُمل.

وأما الأمثلة المصنوعة الواردة في الكتابين، فهي وإن اختلفت عباراتها في الكتابين إلا أن غرضها واحد، وهو بيان أن الجزم على البدل، فذلك كله من معالم التلاقيات الواضحات التي تجعلنا نطمئن إلى أن كتاب الجُمل للخليل دون غيره.

المسألة الثانية: رفع المضارع الواقع بين الشرط والجزاء

ذكرت في المسألة السابقة أن الخليل يوجه في الكتاب وفي الجُمل جزم الفعل المضارع الواقع بين الشرط والجزاء على البدل، وقد سبق حديثه عن توجيه الجزم حديثَ سيبويه عن توجيه: (رفع المضارع الواقع بين الشرط والجزاء). فحديث سيبويه الذي ساقه في هذه المسألة وإن لم ينسبه للخليل لكنه يلتقي مع حديث الخليل عنها في كتاب الجُمل، مما يدل على أن سيبويه كان متأثرا بمذهب أستاذه في عرض المسألة تأثراً بيناً، فعرضهما للمسألة كان واحدا، إلا أنهما اختلفا في نتيجة العرض، فالخليل يصل من خلال عرضه للمسألة إلى أن موجب رفع المضارع

(١) الفرقان: ٦٨-٦٩

(٢) سبق تخريجه.

وقوعه موقع الاسم، فلما انصرفت العرب عن الاسم رفعت، وهو ما سماه الخليل بالرفع على (الصرف)، وسيبويه يرى أن الفعل واقع موقع الحال، فارتفع؛ لأنه يحسن في موضعه الاسم[1]، ومع أنه يقول إنه واقع موقع الاسم، إلا أنه لا يقول بالصرف أصلا، فيبدو لي أن سيبويه قد افاد من عرض الخليل للمسألة، ولكنه لم يقتنع بالنتيجة التي يقول بها الخليل، وهي أن: (الرفع على الصرف) هو الموجب لذلك، وإليك بيان ذلك.

فأقول: ذهب الخليل إلى أن المضارع الواقع بين الشرط والجزاء يجوز رفعه نحو مثاله: (من يأتني يكرمُني آته أكرمُه)، فهو حين مثل بالمثال السابق يرى أن (يكرمُني وأكرمُه) حل كل منهما محل اسم الفاعل، فالأصل (من يأتني مُكْرِماً أتهِ مُكْرِماً)، فلما تركت العرب الأصل وهو اسم الفاعل (مكرِماً) وانصرفت إلى المضارع (يكرمُ وأكرمُ) وما كان نحوهما، رفعت المضارع؛ لتدل بهذا الرفع على التحول عن الأصل، الذي هو اسم الفاعل إلى الفعل، هذا هو توجيه الخليل، فمن ثم سمى ظاهرة رفع المضارع هذه بـ(الرفع على الصرف)، فالقضية الرئيسة لرفع الفعل المضارع هنا حلوله محل اسم الفاعل، هذا هو منهج الخليل في الصرف عموما رفعا ونصبا[2]، ولذلك قال في الجُمل: (وَقَالَ آخر[3]):

مَتى تأته تعشو إِلَى ضوء ناره تَجِد خيرَ نَار عِنْدهَا خير موقد

رفع (تعشو) على معنى تأته عاشيا، فصرف من النصب إلى الرفع ولولا ذلك لكان (تَعْشُ) على المجازاة جزم)[4]؛ يريد الجزم على البدل الذي سبق الحديث عنه.

(١) شرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٨٩

(٢) شرحت النصب على الصرف في بحث: (النصب على الصرف عند الخليل والفراء)

(٣) البيت للحطيئة في ديوانه: ١٦١ وانظر الكتاب: ٣/ ٨٦، والمقتضب: ٢/ ٦٥، وأمالي ابن الشجري: ٣/ ١٢

(٤) الجُمل للخليل: ٢١٨

أما سيبويه فإنه يعرض المسألة بعرض الخليل نفسه، ولكنه لا يقول بالصرف، لذلك قال في البيت الذي أنشده الخليل: (وإنَّما كان الرفع في قوله متى تأته تعشو؛ لأنَّه في موضع عاش، كأنه قال: متى تأته عاشيا)(١).

وقال في أول الباب: (باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما، فأمَّا ما يرتفع بينهما فقولك: إن تأتني تسألُني أعطك، وإن تأتني تمشي أمش معك. وذلك لأنك أردت أن تقول إن تأتني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتني ماشياً فعلت. وقال زهير(٢):

ومَن لا يَزَلْ يَسْتحْمِلُ النَّاس نفسَه ولا يُغْنِها يوماً مِن الدهر يُسْأَمِ

إنما أراد: من لا يزل مستحملاً يكن من أمره ذاك. ولو رفع (يغنها) جاز وكان حسناً، كأنَّه قال: من لا يزل لا يغني نفسه، ومما جاء أيضاً مرتفعاً قول الحطيئة:

مَتى تأتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه ... تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ)(٣)

فقد نص سيبويه كما ترى على أن كلا من (تسألُني، وتمشي، ويستحمل) حل كل واحد منها في مكان (سائلاً، وماشياً، ومستحملا)، وهو التقدير نفسه الذي قدره الخليل؛ فجعل (تُكْرِمُني) حالاً في محل (مُكْرِماً)، و(تعْشو) حالاً في محل (عاشياً). وهو تفسير السيرافي لمذهب سيبويه(٤)، وهذا يشير إلى قضية فكرية كبرى في تأسيسات الفكر النحوي، وهي أن الخليل يبني بعض توجيهاته على العامل المعنوي، وسيبويه يفر من العامل المعنوي ما أمكنه إلى العامل اللفظي، كما هنا وكما في النصب على الصرف وغيرهما.

ومع ذلك فقد أفاد سيبويه في هذه المسألة من مذهب أستاذه الخليل الذي

(١) الكتاب: ٣/ ٨٨

(٢) البيت في المقتضب٢/ ٦٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:٢٨٤، والنكت للاعلم:٢/ ٧٤٤

(٣) الكتاب:٣/ ٨٤-٨٥

(٤) شرح السيرافي:٣/ ٢٨٩-٢٩٠

وجدناه في كتاب الجُمل، ولكنه لم يشر إليه، ويبدو أنه إنما ترك الإشارة إليه؛ لأن الخليل وجه رفع الفعل بـ(الرفع على الصرف) والرفع على الصرف عامل معنوي، وسيبويه وجميع نحاة البصرة من بعده لا يسندون العمل للعوامل المعنوية إلا في القليل جدا، إذ يرون أنها عوامل ضعيفة كما بينه أبو الفتح بن جني(١).

فالحاصل أن تلاقي ما في كتاب سيبويه مع ما في كتاب الجُمل كما هنا وغيره يوضح أن كتاب الجُمل من صنع الخليل.

المسألة الثالثة: تعدد الخبر

ذكر سيبويه أن الخليل يوجه رفع: (منطلق) من قوله: (هذا عبد الله منطلق) بتوجيهين:

أحدهما: أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هذا) أو (هو).

والآخر: أن نجعل جملة: (عبد الله منطلق) خبرا لـ(هذا)، كما نجعل: (حلو حامض) من: (هذا حلو حامض) خبرا لـ(هذا)، وهذان التوجيهان اللذان ذكرهما سيبويه عن الخليل، نجدهما في كتاب الجُمل عند بيت جرير(٢):

هذا ابن عمي في دمشق خَليفَةٌ لو شِئت ساقكم إِلَيَّ قطينا

فالتوجيه الأول: جعل (هذا) مبتدأ و(ابن عمي) خبره و(خليفة) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هذا).

والتوجيه الثاني: جعل (هذا) مبتدأ و(ابن عمي) صفة له، و(خليفة) خبر لـ(هذا)(٣). فعلى توجيه الخليل الأول يكون شطر البيت جملتين، وعلى التوجيه الثاني يكون جملة واحدة، وكذلك (هذا عبد الله منطلق) على توجيهٍ جملةٌ

(١) انظر سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٧٥

(٢) البيت آخر بيت في القصيدة، وهو في ديوانه بشرح الصاوي: ٥٧٩، والكامل: ٣ / ١٠٧٤، وشرح القصائد السبع الطوال: ٤٠٢

(٣) شرح السيرافي: ٢ / ٤١٠ وما بعدها

واحدة، وعلى توجيهٍ جملتان. ومن خلال هذا التوافق بين ما ذكره سيبويه عن الخليل، وبين ما هو في الجُمل تظهر صحة نسبة كتاب الجُمل للخليل بن أحمد.

وإليك قول الخليل عند سيبويه أولا، ثم أورد بعده قول الخليل في كتاب الجُمل ثانياً.

قال سيبويه: (هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك: هذا عبد الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب.

وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين:

فوجهٌ أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت (هذا) أو (هو)، كأنك قلت: هذا منطلق، أو هو منطلق. والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعا خبرا لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين. وقال الله عز وجلّ: (كلا إنها لظى* نزاعة للشوى)[1]. وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله[2]. (هذا بعلي شيخٌ)[3]، قال: سمعنا ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعه[4]:

من يكُ ذا بتٍّ فهذا بتّي
مقيّظٌ مصيّفٌ مُشَتِّي)[5]

انتهى كلام سيبويه عن الخليل.

ونظير قول الخليل عند سيبويه قوله في الجُمل حيث قال: (وَقَالَ جرير[6]:

هذا ابن عمي في دمشق خَليفَةً لو شِئت ساقكم الي قطينا

(١) المعارج:١٥

(٢) هو عبد الله بن مسعود الصاهلي ثم الهذلي رضي الله عنه، وهو يكني بأبي عبد الله أيضا.

(٣) هود:٧٢.

(٤) الرجز ينسب لرؤبة، ومحل الشاهد ورد في الكتاب:٢/ ٨٤، ومجاز القرآن:٢/ ٢٤٧، وأمالي ابن الشجري:٢/ ٥٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش:١/ ٩٩.

(٥) الكتاب:٢/ ٨٣-٨٤.

(٦) سبق تخريجه.

نصب (خَليفَةً) على الْقطع من الْمعرفَة(١)، من الْألف وَاللَّام، ولَو رفع على معنى: (هَذَا ابْن عمي هَذَا خَليفَةٌ) لجَاز. وعَلى هَذَا الْمَعْنى يقْرَأ - من يقْرَأُ (وَإِنَّ هَـذِه أمتُكُم أمـةٌ وَاحِـدَةٌ)(٢)، فَإِن جعل (هَـذَا) اسـماً و(ابْن عـمي) صـفته وَ(خَليفَة) خبرَه جَازَ الرّفعُ، وَمثل هَذَا قَول الرّاجز:

مـن يَـك ذَا بـت فَـــهَـــذَا بـــتي

مـــقـــيظ مـــضـــيف مـــشـــتي

أعـــددته من نـــعـــجـــات ستّ

ســود جـعـــاد من نـعـــاج الـدشت

من غـــزل أُمِّي ونـــســـيج بِـــنْـــتي

رفع كله على معنى: هذا بتي، هذا مقيظ، هذا مصيف، هذا مشتي)(٣).

ختاما أقول إن تقديري الخليل اللذين ذكرهما سيبويه يتفقان مع تقديره في الجُمل، ففي هذا ما يثبت صحة نسبة الجُمل للخليل، ويزيد هذا يقينا وطمأنينة أن ما أنشده سيبويه وهو قوله:

مـن يـكُ ذا بـتٍّ فـــهـــذا بـــتّي

مـــقـــيّظٌ مـــصـــيّفٌ مُـــشَتٍّ

قد نسب روايته للخليل، وهو مما أنشده الخليل في الجمل شاهدا على ما سبق. والله أعلم.

---

(١) القطع مصطلح مشهور عند الخليل وعند الكوفيين، فالمعرفة حين تتبعها معرفة يأخذ التابع حكم المتبوع، فتعرب صفة، فإن خالف التابع المتبوع بأن اصبح نكرة قطع عن المتابعة، ونصب فأعرب حالا، وهو ما يسمى عند الكوفيين بالنصب على القطع، لانقطاعه عن متابعة ما قبله في الاعراب، هذا مجمل المسألة وفيها تفصيل أكثر.

(٢) المؤمنون: ٥٢

(٣) الجُمل للخليل: ٦٨-٦٩

المسألة الرابعة: نصب المستثنى

المخالفة أو الخلاف عند الخليل والكوفيين أصل عام، يندرج تحته عدة مصطلحات تنصب بحكم المخالفة، وهذه المصطلحات التي تندرج تحت معنى (المخالفة أو الخلاف) هي: (النصب على الصرف، والنصب على القطع، والنصب على الخروج، والنصب على الخلاف، والنصب على الاستثناء).

والمستثنى أحد تلك المصطلحات التي تحمل معنى المخالفة ، فـ(زيداً) من قولنا: (خرج القوم إلا زيدا) مخالف للقوم، من حيث إن (القوم) خرجوا، و(زيداً) لم يخرج. هذا هو وجه المخالفة التي أوجبت النصب للمستثنى عند الخليل، وما نسبته للخليل هنا، مبني على أن سيبويه قد نسبه له يقيناً في الكتاب، وقد المح لهذا المعنى الدكتور مهدي المخزومي حين ذكر أن أهم عوامل الكوفة النصب على الخلاف، وأنهم تصيدوه من كلام الخليل، فقد كان الخليل يقول: إنما نصب المستثنى هنا؛ لأنه مُخْرَجٌ مما دخل فيه غيره)[1]، وما نص عليه سيبويه وألمح إليه الدكتور مهدي وجدناه واضحا صريحا في كتاب الجُمل، وسأنقل ما ورد في الجُمل أولاً، ثم أعقبه بمذهب الخليل في كتاب سيبويه، قال في الجُمل عن (إلا) الاستثنائية: (وإلا استثناءٌ: خرج القوم إلا زيدا وقدم القوم إلا محمدا، والمستثنى إذا لم يكن له شركة في فعل القوم فهو نصب، ألا ترى أنك تقول خرج القوم إلا زيدا، وقدم القوم إلا محمدا حين أُخْرِجَا من عدد القوم على معنى الاستثناء؟ ألا ترى أن زيدا لم يخرج ومحمدا لم يقدم؟ فلذلك انتصبا)[2]، ومذهبه هذا سبق أن ذكره في كتاب الجُمل بصورة مختصرة موضحة للمراد، وهو قوله: (والنصب بالاستثناء قولهم خرج القوم إلا زيدا وقام الناس إلا محمدا نصبت زيدا ومحمدا؛

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٦٤.

(٢) الجُمل للخليل: ٣١٤

لأنهما لم يشاركا الناس والقوم في فعلهم، فأخرجا من عددهم)[١].

وما نقلته من كتاب الجُمل هنا، مذكور بمعناه عند سيبويه منسوبا إلى الخليل، قال: (هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصباً؛ لأنه مخرَجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما. وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله)[٢]. فأنت ترى أن سيبويه ينص على مذهب الخليل هنا، ومذهب الخليل هنا يتطابق تماما مع ما في كتاب الجُمل مما يقطع بأن كتاب الجُمل للخليل، وليس لغيره.

ويظهر من كلام السيرافي، والشاطبي[٣] أن الكسائي يذهب إلى أن المخالفة وراء نصب الاستثناء في نحو ما تقدم. وفي هذا دلالة إضافية، فقد ذكرت في بحث (الخليل رائد المصطلحات الكوفية)[٤] أن الكوفيين يتابعون الخليل متابعات واضحة، فمذهب الكسائي هذا أحد آثار أستاذه الخليل فيه.

المسألة الخامسة: حذف الفعل لكثرته في كلامهم

هذه المسألة التي سأقارن فيها بين قول الخليل الوارد في كتاب سيبويه وقوله في كتاب الجُمل من أيسر المسائل التي تناولها البحث؛ إذ لا تحتاج إلى شرح، فعبارتها في الكتابين كليهما واضحة، وحاصلها أن سيبويه ذكر أن العرب تحذف الفعل إذا كثر في كلامهم، ومن ذلك نصب (دِيَارَ) بفعل محذوف في قول ذي الرُّمة[٥]:

ديارَ ميَّةَ إذ مَيٌّ مُساعِفةٌ ولا يَرى مثلَها عُجمٌ ولا عَرَبُ

(١) الجُمل للخليل: ٧٦.

(٢) الكتاب: ٢/ ٣٣٠-٣٣١.

(٣) شرح السيرافي: ٣/ ٦١، والمقاصد الشافية للشاطبي: ٣/ ٣٤٩،

(٤) مبحث (علاقة الخليل بنحاة الكوفة) ٥٧٤ وما بعدها.

(٥) ديوان ذي الرُّمة: ٧، والكتاب: ١/ ٢٨٠، و: ٢/ ٢٤٧ وشرح السيرافي: ١/ ٢٠٩، ٢/ ١٨٢

قال سيبويه: (كأنه قال: أذْكُرُ ديارَ مَيّة. ولكنّه لا يَذْكُرُ (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم)[١]، ثم قال في السياق نفسه أيضا: (ومثل ذلك قول ابن قَميئة[٢]:

تذكر أَرْضاً بها أهلُها أَخْوَالَها فيها وأَعْمامَها

لأنّ الأخوال والأَعمامَ قد دخلوا في التذكُّر، ومثل ذلك فيما زعم الخليل[٣]:

إذا تَغَنَّى الحَمامُ الوُرقُ هَيَّجَني ولو تغرَّبتُ عنها أُمَّ عَمّارِ

قال الخليل – رحمه الله–: لمَّا قال هَيّجني عُرف أنّه قد كان ثَمَّ تَذَكُّرٌ لتَذكُّره الحمام وتَهْيِيْجِه، فأَلْقَى ذلك الذى قد عُرف منه على أمّ عمّارٍ، كأنه قال: هيَّجني فذكَّرني أمَّ عمّار)[٤] انتهى كلام سيبويه.

وقول الخليل الذي ذكره سيبويه هو في الجُمل وبعبارات قريبة من عبارة سيبويه، فقال في الجُمل: (وأما قول الآخر:

تذكرت أَرضًا بهَا أَهلهَا أخوالَها فِيهَا وأعمامَها

أَي تذكرت أخوالَها وأعمامَها وَقَالَ الآخر:

إِذا تغنى الْحمام الْوَرق هيجني ... وَلَو تعزيت عَنْهَا أمَّ عمار

نصب أم عمار على معنى هيجني فَذكرتُ أُمَّ عمار)[٥] انتهى كلام الجُمل. فما في نص الجُمل من قول للخليل يتطابق مع ما في كتاب سيبويه من قول للخليل أيضا، فالشواهد هي الشواهد، وتوجيه حذف الفعل، وتحليل القضية هو التوجيه والتحليل نفسه، ندركه بلا كلفة ولا زيادة في النظر، وهذا من النصوص التي ظهر فيها التلاقي بوضوح فدلالتها على أن كتاب الجُمل للخليل وليس لغيره مما لا يخطئه النظر.

(١) الكتاب: ١/ ٢٨٠

(٢) الكتاب: ١/ ٢٨٥، وشرح السيرافي: ٢/ ١٨٢

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه صنعة ابن السكيت: ٢٣٥، والجُمل: ١٠٤، والكتاب: ١/ ٢٨٦، وشرح السيرافي: ١/ ٢٠٩. ورواية الديوان: (ولو تعزيت).

(٤) الكتاب: ١/ ٢٨٦

(٥) الجُمل للخليل: ١٣٠-١٣١

المسألة السادسة: نصب العلم المنادى المفرد

المنادى العلم المفرد يبنى على ما يرفع به مذكرا كان أو مؤنثا، هذه قاعدة مطردة عند النحاة، إلا أنه ورد عن العرب نصب العلم المفرد المنتهي بتاء التأنيث نحو (أُمَيْمَة) منقول النابغة[١]:

كليني لهَمٍّ يا أميمةَ ناصب وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب

ونصب (أميمة) لا ينقض القاعدة الرئيسة، فقد ذكر سيبويه أن الخليل يوجه نصب ما جاء من ذلك على الترخيم فـ(أميمة)، حين ترخم تحذف تاء التأنيث، وتبقى الميم مفتوحة، فلما أرادوا إبقاء ضبط الترخيم أعادوا تاء التأنيث مفتوحة إتباعا للميم[٢]، هذا هو مذهب الخليل الذي نص عليه سيبويه، وهو في كتاب الجُمل على الهيئة التي يذكرها سيبويه، حيث قال: (وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: يا طلحةَ أقبلْ، يشبه: (يا تيمَ تيمَ عدىٍّ)، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيؤا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يُلحقوا الهاء. وقال النابغة الذبياني:

كِليني لهَمٍّ يا أميمةَ ناصبِ وليلٍ أُقاسِيه بطيءِ الكواكبِ)[٣]

انتهى ما ذكره سيبويه عن الخليل.

وقال في الجُمل: (والنصب الذي يقع في النداء المفرد أَن تنادي اسما ليس فيه الألف واللام ثم تعطف عليه باسم فيه ألف ولامٌ تقول: يا زيدُ والفضلَ ويا محمد والحارث وقال الله جل وعز (يَا جبال أوبي مَعَه وَالطير) نصب الطير لأَن حرف النداء لم يَقع عَلَيْهِ وَلم يجز أَن تَقول يَا الْفضل فَنصبت....وأما قول النابغة:

كليني لهم يا أميمة ناصب وليل أقاسيه بطيء الكواكب

(١) ديوان النابغة صنعة ابن السكيت: ٥٤، والجُمل للخليل: ١١٠، والكتاب: ٢/ ٢٠٧، ٢٧٧/ ٣/ ٣٨٢.

(٢) شرح السيرافي: ٣/ ٣٤/ أ (مخطوطة دار الكتب: ١٣٧ش).

(٣) الكتاب: ٢/ ٢٠٧.

فنصب (أُمَيْمَة) لأنه أراد الترخيم فترك الاسم على أصله وأخرج على التمام ونصب على نية الترخيم)[1]، فالتطابق واضح في توجيه الخليل لنصب (أُمَيْمَة) .

قلت و توجيه الخليل السابق لنصب (أميمة) الذي في كتاب الجمل وفي كتاب سيبويه ينقله أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني عن الخليل بالمعنى الذي في كتاب الجمل وفي كتاب سيبويه وإن اختلفت عبارات الكتب الثلاثة، إلا أن مؤداهن واحد، قال أبو الفرج: (قال الخليل من عادة العرب أن تنادي المؤنث بالترخيم فتقول يا أميمَ ويا عزَّ ويا سلَمَ فلما لم يرخم لحاجته[2] إلى الترخيم أجراها على لفظها مرخمة وأتى بها بالفتح)[3] .

وعلى هذا فما نسبه أبو الفرج في الأغاني من توجيه الخليل بن أحمد لنصب (أميمة) يلتقي مع ما في كتاب الجمل، وهذا مما يؤيد نسبة كتاب الجمل للخليل ابن أحمد، والحمد لله.

المسألة السابعة: إلغاء كان

إلغاء (كان)، وإبطال عملها حين تزاد بين المتلازمين مسألة مشهورةٌ عند النحاة، وقد نسب سيبويه إلغاء عملها للخليل حيث قال: (وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء (كان)، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق[4]:

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ)[5] .

وما ذكره سيبويه عن الخليل يتطابق مع ما في كتاب الجُمل حيث قال: (وتقول مررت بقوم كانوا كرامٍ ألغيت (كان) وأردت مررت بقوم كرامٍ قال الفرزدق:

---

(١) الجُمل للخليل: ١٠٩-١١٠

(٢) ذكر محقق الأغاني أن في عبارة الأغاني خلل فقال: (للعل صوابه؛ لحاجته إلى ترك الترخيم) .

(٣) الأغاني: ١١/ ٢٠) .

(٤) البيت في الجُمل للخليل: ١٢٥، الكتاب: ٢/ ١٥٣، المقتضب: ٤/ ١١٦، النكت للأعلم/ ١/ ٥٢٣

(٥) الكتاب: ٢/ ١٥٣ .

فكيف إذا أتيت ديار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ)[1]

فالالتقاء بين كلام الخليل في كتاب سيبويه وكلامه في كتاب الجُمل واضح تماما، زد على ذلك أن من أوجه الالتقاء أن الشاهد الشعري وهو بيت الفرزدق، فقد ورد في الكتابين، وخالف المبرد كلام الخليل، وزعم أن (كان) هنا لها اسم وخبر، فاسمها الواو، وخبرها (لنا)[2]، ورجح الأعلم كلام الخليل[3].

المسألة الثامنة: الميم الواقعة في (اللهم)

ذكر الخليل في كتاب الجُمل أن الميم في كلمة: (اللهمَّ) بدل من (يا) النداء، قال: (ومَعنى (اللهمَّ)؛ أرادوا أنهم أن يقولوا[4]: يا الله فثقل عليهم، فجعلوا مكان حرف النداء الميم، وجعلوا الميم من حروف النداء، فقالوا: اللهم؛ لأن الميم من حروف الزوائد أيضا، فأسقطوا (يا)، وهو حرف النداء)[5] انتهى.

وقول الخليل هذا الذي في كتاب الجُمل له نظير عند سيبويه متطابق معه وهو: (وقال الخليل رحمه الله: (اللهم) نداءٌ، والميم ها هنا بدلٌ من يا، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أولها)[6]، فما في كتاب الجُمل متطابق مع قول الخليل في كتاب سيبويه، وهو يعني أن الجُمل من صنعة الخليل. والله أعلم.

(١) الجمل للخليل: ١٥٠

(٢) المقتضب: ٤/ ١١٧

(٣) النكت للأعلم: ٥٢٣

(٤) عبارة الجمل للخليل الطبعة الخامسة ص: ١٣٦: (أرادوا أنهم أن يقولوا: يا الله.....) بإثبات (أنهم)، و(أنهم) ليست في الطبعة الأولى: ١١٠، ولا في المحلى: ٨٢، ولا في الجمل لابن شقير: ٢٢٠

(٥) الجُمل للخليل: ١٣٦.

(٦) الكتاب: ٢/ ١٩٦.

المبحث الرابع

بعض مصطلحات كتاب الجُمل توجب نسبته للخليل

لقد ذكرت سابقا أن الخليل أستاذ نحاة البصرة والكوفة على حد سواء، فقد درس عليه رئيسا الفريقين؛ سيبويه والكسائي وغيرهما، ومن هنا سرى أثره في الفريقين كليهما(١)، ولما ظهر كتاب الجُمل، وهو ينطوي على كثير من مصطلحات الكوفيين والبصريين نفى بعض الباحثين أن يكون كتاب الجمل للخليل، بحجة أن به خلط بين المذهبين الكوفي والبصري؛ لأنهم اعتبروا ما هنا من خلط مذهبا للمتأخرين.

والحقيقة التي لا مرية فيها أن ما رأوا أنه خلطا بين المذهبين كان منهجا للخليل قبل أن يكون سمة لمن يسمون بالبغداديين كابن كيسان وابن شقير وابن خالويه وغيرهم، فقد كان الخليل يمزج في العين وفي الجُمل ما سيستعمله البصريون والكوفيون، وقد أبنت عنه في بحث: (الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية) وأشرت إلى أن ما بكتاب العين من خلط في الظاهر نجده في كتاب الجُمل أيضا....، فمن أمثلة ما سيستعمله البصريون في الكتابين مثلا (الظرف(٢)، والمصروف وهو المنون(٣)، والتعدي(٤)، والإغراء)(٥) فهذه من مصطلحات البصريين، ومن أمثلة ما في الكتابين مما سيستخدمه الكوفيون: (القطع(٦)، والنصب على الصرف(٧)، والجحد(٨)،

(١) انظر الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية: ٥٧٤ وما بعدها

(٢) العين: ٢/ ٤٣، والجُمل للخليل: ٧٢، وانظر: ٧٠، ٧١ن ١٩٠، ٣٠٣، ٣٢٥.

(٣) العين: ٧/ ١٠٩، والجمل للخليل: ٣١٥

(٤) العين: ١/ ٢١٠، ٢/ ٢١٥، والجُمل للخليل: ٧٠، ٧٣، ١٤١.

(٥) العين: ٨/ ٧٠، ٧٢، والجُمل للخليل: ٨٢، ٨٣

(٦) العين: ٤/ ٢٠٩، والجُمل للخليل: ٦٨

(٧) العين: ٣/ ١٥١، والجُمل للخليل: ٩٥، ٩٦، ٩٧، وانظر الرفع على الصرف: ١٦٥، ٢١٣، ٢١٧، ٢٣٠.

(٨) العين: ٨/ ٣٢١، والجُمل للخليل: ٣١٣، وانظر: ٢٢٠، ٢٧٠، ٣١٤، ٣٢٣، ٣٣٠

والمكني)[1] وغيرها، فهذه أمثلة لما كان يورده الخليل في الكتابين مما سيستعمله الفريقان، بل إننا لنجد أبعد من ذلك، إذ يستعمل الخليل في الكتاب الواحد المصطلحين المترادفين الذي أصبح أحدهما خاص بالكوفيين والآخر خاص بالبصريين كـ(الظرف والصفة، والنسق)[2] مثلا، فهما لشيء واحد، لكن الظرف أصبح مما يستعمله البصريون لاحقا، والصفة أصبحت مما يستعمله الكوفيون لاحقا.

وبناء على ذلك فإن الخلط المزعوم في كتاب الجُمل لا ينفي الكتاب عن الخليل، بل يثبته له، لأن الخلط من خصائص الخليل التي ظهرت شواهدها في كتاب العين.

ومع أن الخلط من خصائص الخليل التي تثبت أن كتاب الجمل للخليل، فهناك قضية أخرى ذات صلة بالمصطلحات تؤكد أن كتاب الجُمل للخليل وليس لغيره، وذلك أن في كتاب الجُمل مصطلحات كثيرة، لا نجدها عند الكوفيين، ولا عند البصريين، ولا عند غيرهم، فهذا النوع من المصطلحات لا نعرفها إلا من طريق كتبي الخليل؛ العين والجُمل، فإن لم تكن تلك المصطلحات التي انفرد بها كتاب العين وكتاب الجمل للخليل بن أحمد الذي شارك في التأسيس والتقعيد، فلمن ستكون؟! ومن مبتدعها وصاحبها؟!

هذا سؤال أرى أن جوابه المختصر يكمن في أن نقول: إن واضع هذه المصطلحات هو الخليل بن أحمد، فعلمه وزمانه هما المرشحان لذلك، وسيأتي في إطار تفصيل هذه الإجابة ما يعَيِّن ويقطع بأن الخليل هو صاحب هذه المصطلحات، وأرى أن أنظم الإجابة مفصلة في ثلاثة أقسام وهي:

القسم الأول: ما انفرد بالالتقاء عليها كتاب العين وكتاب الجُمل من مصطلحات.

---

(١) العين: ٤/ ١٠٥، والجُمل للخليل: ٢٦٧، وانظر: ٩٥، ١١٨، ٣٣٢

(٢) العين: ٢/ ٤٣، ٧/ ٣٢٥، ٨/ ١٥٧، والجُمل للخليل: ٣٠٣، ٣٠٧، ٤٢٩

التقى كتاب العين وكتاب الجُمل على مصطلحات لم يستخدمها أحد غيرهما، وإنما هي مما انفردا باستعماله، وانفرادهما بما لم يستعمله غيرهما يشير إلى اتحاد مؤلفهما، وقد أبنت في بحث (الخليل رائد المصطلحات الكوفية) إلى أن كتاب العين للخليل، ولا برهان لمن نسبه لغير الخليل، فالالتقاء يدل على أن كتاب الجمل للخليل، وتلك المصطلح التي انفردا بالالتقاء عليها هي: مصطلح (السنخ) ومصطلح (التحثيث) ومصطلح (الترائي)، فقد وردا كل واحد منهما في الكتابين معا.

أولاً: مصطلح السنخ:

يطلق الخليل مصطلح (السنخ) على الحرف الأصلي من حروف الكلمة، فقد استعمل ذلك في كتاب العين وفي كتاب الجُمل، وهو استعمال لم أجد أحدامن اللغويين، ولا من النحويين المتقدمين استعمله ـ حسب علمي ـ على الهيئة التي استعمله بها الخليل.

واتفاق كتاب العين وكتاب الجُمل على هذا المصطلح، وإيرادهما له على هيئة واحدة يدل على أن كتاب الجُمل للخليل للتطابق الحاصل بين الكتابين في الكيفية التي اطلق بها هذا المصطلح، قال في العين: (وسِنْخُ الكلمة: أصل بنائها)[1]، وقال في كتاب الجُمل: (وباء السنخ مثل بحر، وبر، وباب)[2] وقد سبق الحديث عن هذا المصطلح بما هو أكثر أمثلة[3].

ومع أن الخليل استعمل مصطلح (السنخ)، بحسب نصه في العين (وسِنْخُ الكلمة: أصل بنائها)[4]، فينبغي أن أشير إلى أن بعض المتأخرين بأمد طويل كابن خالويه

(١) العين: ٤/ ٢٠١.

(٢) الجُمل للخليل: ٣٣٤.

(٣) انظر المسألة الأولى: تفرد كتاب العين وكتاب الجُمل بمصطلح السنخ.

(٤) العين: ٤/ ٢٠١.

والعكبري وغيرهما قد استعملوه، وحين نجد أن بعض المتأخرين قد استعمله ومنهم ابن خالويه، فإن ذلك لا يعارض ما أقوله؛ فالسنخ مصطلح للخليل بنص كتاب العين، وكتاب العين يساند دائما ما في كتاب الجُمل.

وأما جعل الدكتور حسين بو عباس (السنخ) دليلا على أن الجُمل لابن خالويه، لوروده في بعض كتب ابن خالويه الأخرى(١)، فليس بدليل ينهض بالمراد؛ لأن (السنخ) من مصطلحات الخليل أصلا بنص كتاب العين قبل أن يستعمله ابن خالويه، فمن المرجح أن استعماله لمصطلح (السنخ) في بعض كتبه قد أفاده من كتاب العين الخليل، أو أن كتاب الجمل للخليل كان من الكتب التي يطالعها ابن خالويه، فاستحسن هذا المصطلح فاستعمله، ولهذا جاءتنا بعض مختصرات كتاب الجمل على حد قول الدكتور حسين أحمد بو عباس تنسبه لابن خالويه، فمن الممكن أن ابن خالويه أختصر جمل الخليل، أما أن أصل كتاب الجمل له فقد ذكرت من الأدلة سابقا ولاحقا ما يؤكد نسبته للخليل.

ثانياً: مصطلح التحثيث:

يطلق الخليل مصطلح (التحثيث) في الجُمل للدلالة على الحث والإسراع، وقد وردت الإشارة إليه دون التصريح به في كتاب العين حيث قال: (حَيَّ كلمة على حِدَةٍ ومعناها هَلُمَّ، وهل حثِّيثَى)(٢)، فالخليل يريد بـ(حثِّيثَى) هنا الحث.

وأما ما ورد في الجُمل فقوله: (وَأما التَّحْثِيْثُ فهو فِي معنى المصدر إلا أنك تُلحق به ألفا ولاما للمعرفة وتحث عليه نحو قولك: الخروجَ الخروجَ والسيرَ السيرَ السحورَ السحورَ الصلاةَ الصلاةَ تضمر له فعلا تصدر منه هذا المصدر)(٣) فقد استعمل (الحثِّيثَى، والتحثيث) للحث، فاستعمال الخليل في الموضعين استعمالٌ

(١) الجُمل ليس للخليل ولا ابن شقير: ٢١٣، ٢١٤

(٢) العين: ٣/ ٥

(٣) الجُمل للخليل: ١٤١

اصطلاحيٌّ انفرد به لتقدمه، ولما تمتع به من ثقوب ذهن، فطابع المرحلة التي عاش بها الخليل تتطلب منه ومن غيره ممن هم في تلك المرحلة إنشاء هذه المصطلحات وغيرها مما تعالج تحته قضايا اللغة بعامة.

ثالثاً: مصطلح: الترائي

مصطلح الترائي من مصطلحات الخليل التي تدل على عبقرية الخليل؛ لأنه اقتنص مصطلح الترائي لينفذ من خلاله الى معنيي الرؤية: الحسية بالبصر، والمعنوية بالقلب، وقد انفرد باستعمالهذا المصطلح في كتاب العين وفي كتاب الجمل، وقد سبق الحديث عنه بما يكفي.

القسم الثاني: انفراد الخليل بتوجيه مصطلح (الصرف)

مصطلح (النصب على الصرف)أحد مصطلحات الخليل التي أخذها منه الكوفيون، فهو مذكور في العين وفي الجُمل[1]، وهو من أشهر مصطلحات الكوفيين، ومع أن الكوفيين استعملوا مصطلح (النصب على الصرف) باللفظ نفسه الذي كان يستعمله الخليل، ولكن الخليل يشرح معنى (النصب على الصرف) في الكتابين بشرح وتوجيه تفرد به؛ أي أنه مغاير لما عند الكوفيين، فالخليل يرىأن موجب النصب على الصرف أن في الكلام شيء حل مكان كلام آخرنحو: (سحقا وبعدا) مثلا فـ(سحقا وبعدا) حلا محل أسحقه الله، وأبعده الله[2]. وكذلك (لا أركب وتمشيَ) نصب (تمشي)؛ لأن الأصل (لا أركب وأنت تمشي)، فلما حل (تمشي) محل (أنت تمشي) نصب (تمشيَ) على الصرف للأجل ذلك الحلول، هذا مدار مذهب الخليل في النصب على الصرف[3].

وتوجيه الخليل هذا مما اتفق عليه كتاب الجُمل وكتاب العين، وهو مخالف

(١) العين:٢/ ٥٢، والجمل للخليل:٩٥-٩٦.

(٢) العين:٢/ ٥٢

(٣) الجُمل للخليل:٩٥-٩٦.

لتوجيه الكوفيين مع أن المصطلح واحد، فالكوفيون يرون أن الواو التي قبل (تمشي) عاطفة، ولكنهم لما رأوا أن المعنى على غير معنى التبعية وأن العرب تنصب ما بعد هذه الواو وهو: (تمشي) سموا هذا النصب بـ (النصب على الصرف)، فموجب نصب (تمشي) عند الكوفيين مخالفته لـ(أركب) من حيث المعنى، فالفعل الأول منفي والثاني مثبت، وموجب نصبه عند الخليل حلول (تمشي) محل (أنت تمشي)، وما عند الخليل في كتاب الجُمل متوافق مع ما في كتاب العين، فاتفاق كتاب العين وكتاب الجُمل على طريقة واحدة في التوجيه تشهد بأن كتاب الجُمل من صنعة الخليل؛ إذ إن المذهب فيهما مذهب واحد، وقد أبنت عن ذلك سابقا بما لا حاجة لإعادته.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنه إذا كان (النصب على الصرف) من أشهر مصطلحات الكوفيين، ولا يكاد يخلو منه كتاب من كتبهم التي بين أيدينا، وتوجيههم له في كتبهم واضح لا يخرج عن الهيئة التي سبق بيانها، والخليل يخالفهم في التوجيه، فحين يُنسب كتاب الجُمللابن شقير، أو لابن خالويه، و(النصب على الصرف) فيه على توجيه يخالف توجيه الكوفيين، فعندئذ يكون ابن شقير أو ابن خالويه قد ابتدعا بدعة في النصب على الصرف ليست في كتب الكوفيين أصلا ولا في كتب البصريين التي يتداولونها، وهو مالا يعقل أن يقدما عليه، لكن المتعين بعد هذا وغيره أن ينسب الكتاب للخليل، للتطابق الذي بينه وبين العين في تفسير معنى (النصب على الصرف).

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن عدم التطابق بين تفسير الكوفيين لـ(النصب على الصرف) مع ما في كتابي الخليل ، يقتضي أن (النصب على الصرف) بهذه الهيئة ليس للكوفيين، ولا لمن يخلط المذهبين، فمن هو صاحب هذا المذهب إن لم يكن الخليل؟!

ومما تجدر الإشارة إليه أن توجيه الـ(لنصب على الصرف)[١] في العين يلتقي فكريا مع توجيهه (الرفع على الصرف) في الجُمل[٢] من حيث معنى حلول لفظ محل لفظ آخر، فقد ذكر في كتاب الجُمل أن الفعل المضارع إذا حل محل المنصوب اسما كان أو فعلا[٣] رفع على الصرف؛ قال في الجُمل (والرفع بالصرف قول الله عز وجل: (ولا تمنن تستكثرُ)[٤] ذكر النحويون أَن معناها ولا تمنن مستكثرا فصرف من منصوب إلى مرفوع، ومثله (ثمَّ ذرهم فِي خوضهم يَلْعَبُونَ)[٥] معناه ثمَّ ذرهم في خوضهم لاعبين فصرف من النصب إلى الرفع لولا ذلك لكان يلعبوا جزما على جواب الأَمر)[٦] انتهى.

فأنت ترى أن حلول لفظ محل لفظ منصوب هو الجالب لرفعه على الصرف عند الخليل، وهو الفكر نفسه في العين، فإن حلول الفعل محل الاسم أوجب له النصب على الصرف، وهذا الفكر مما انفرد به الخليل، فلم أجده عند غيره، على ماهو مبين في بحث: (النصب على الصرف عند الخليل والفراء). وهذا يتضامن مع ما سبق على تأكيد نسبة كتاب الجُمل للخليل.

القسم الثالث: ما انفرد به كتاب الجُمل من مصطلحات:

هذا القسم من المصطلح يندرج تحته مصطلحات عدة وردت في الجُمل، ولمأجد شيئا منها ـ حسب علمي ـ في غير الجُمل، ومن ذلك مثلا لا حصرا (النصب من خلاف المضاف[٧]، والنصب بالمواجهة[٨]، والنصب بالمشاركة[٩]، والنصب

(١) العين: ٢ / ٥٢

(٢) انظر الجُمل للخليل: ٢١٣، ٢١٧، ٢٣٠.

(٣) الخليل يسمي الفعل الماضي المبني على الفتح منصوبا، وهو ما أعنيه في المتن.

(٤) المدثر: ٦

(٥) الأنعام: ٩١

(٦) الجُمل للخليل: ١٦٥-١٦٦، وانظر: ٢١٣، ٢١٨، ٢٢١

(٧) الجُمل للخليل: ٩٨

(٨) الجُمل للخليل: ١١٧

(٩) الجُمل للخليل: ١٣٢

بالترائي[١]، والرفع على الصرف[٢]، والرفع على الموالاة[٣]، وخبر المجازاة[٤]، النصب على التضعيف)[٥] وغيرها، فهل انفراد كتاب الجُمل بهذه المصطلحات وبهذه الكثرة يمكن أن يكون من وضع ابن شقير، أو ابن خالويه أوغيرهما ممن هم في زمنهما أو قريب من زمنهما؟!.

الذي أراه أن ذلك غير متوقع، ولا مقبول، فلا يقوى على هذا الوضع إلا الخليل علما وزمنا، أقول علما وزمنا لأمور منها:

* أن طبيعة الترقي توجب أن يكون وضع أغلب المصطلحات في مراحل متقدمة منتاريخ العلم، وليست في بدء المرحلة ولا في مرحلة النضوج، لكنها أقرب إلى زمن البدء وبعيدةٌ عن زمن النضج الذي عاش فيه ابن شقير وابن خالويه، إضافة إلى أن وجود عدد كبير من المصطلحات في كتاب الجُمل بهذه الكثرة، ثم لا نجدها فيما بين أيدينا من كتب النحو الكوفي والبصري، يؤكد أن كتاب الجُمل صُنِع في زمن متقدم يناسب طبيعة النشوء والترقي.

* أن الخليل هو ومن عاش في تلك الازمنة هم الأقدر على طرح هذه المصطلحات للاستعمال، فزمن النضج يغلب عليه أن يناقش الدقائق العلمية، لا أن ينشئ مصطلحات بهذه الكثرة.

* أنه لو سلم جدلا أن الكتاب لابن شقير، أو لابن خالويه وهما في القرن الرابع زمن النضج العلميٍّ، فهل ستخفي على العلماء هذه المصطلحات التي زادها ابن شقير، أو ابن خالويه ؟!. الغالب على الظن أنها لن تخفى عليهم، وكانوا

(١) الجُمل للخليل:١٣٩

(٢) الجُمل للخليل: ١٦٥

(٣) الجُمل للخليل:١٦٩

(٤) الجُمل للخليل:٢١٥

(٥) الجُمل للخليل:١٩٦

سيتداولونها في مصنفاتهم وسيصل إلينا ما يدلنا عليها، ومن المرجح أن من أهل العلم من سيقف منها موقف الرافض أو المؤيد، وهو ما لم أجده، ولم ينم إلى علميأن أحدا من العلماء ذكرها فردها، أو قبلها.

* أن زمن ابن شقير وابن خالويه زمن استقرت فيه غالب المصطلحات، والإضافة منهما أو من غيرهما بهذه الكثرة التي عليها كتاب الجمل مستبعدة، إن لم تكن غير ممكنة؛ إذ الكثرة تطلب زمنا متقدما هو زمن التواضع الذي يناسب زمن الخليل، فحين نتأمل ما في كتاب الجُمل، ونقارنه بما بعده من مؤلفات، مراعين ما تحصلنا عليه مما يثبت نسبته للخليل تندفع نسبته عن ابن شقير، وعن ابن خالويه، وتثبت للخليل.

* إن مما ينفي كتاب الجُمل عن ابن خالويه خاصة أننا لا نجد في كتبه: (إعراب ثلاثين سورة)، و(إعراب القراءات السبع وعللها)، و(كتاب ليس)، و(الألفات) شيئا من هذه المصطلحات التي انفرد بذكرها كتاب الجُمل، فلو أن الجُمل من صنعة ابن خالويه لسقط في كتبه التي ذكرت شيء مما في الجُمل، نعم إن ابن خالويه يخلط المذهبين فلديه مصطلحات من مصطلحات الكوفيين، والبصريين، شأنه شأن كثير ممن يخلط المذهبين كابن كيسان ومكي القيسي، وغيرهما لكني لم أجد من المصطلحات التي تفرد بها كتاب الجُمل ما يماثلها في كتبه.

ثم إن مفهوم الخلط يقتضي أن من يخلط المذهبين لا بد أن يخلط من شيء موجود من قبل، وبعض ما في كتاب الجُمل ليس موجودا من قبل، ولم يذكره أحد من النحاة الذين كانت بين أيديهم كتب المتقدمين، فكيف نتصور أن يكون الخلط من شيء لم يكن موجودا ؟؟!!.

نعم قد يكون لابن خالويه كتاب بـ(اسم الجُمل) كما أنه يمكن أن يكون لابن شقير كتاب بـ(اسم الجُمل) أيضا لكنهما ليسا كتابنا هذا، فقول من ينسب كتابنا هذا لابن خالويه، أو لابن شقير قول خاطئ تدحضه جميع الأدلة التي في هذا البحث.

ومن الممكن أن يكون قد اطلع ابن خالويه على كتاب (الجمل) للخليل، ثم اختصره بالمختصر الذي يُذكر في المشهد الرضوي، فمن ثم حصلت شبهة أن أصل المختصر لابن خالويه، ومع هذا الظن، فإن اليقين الذي لا محيد عنه أن كتاب الجمل الذي نتحدث عنه هو للخليل بن أحمد الفراهيدي لا غير.

المبحث الخامس

رد الفراء على بعض توجيهات كتاب الجُمل تنفيه عن ابن شقير وعن ابن خالويه وتؤكد أنه للخليل بن أحمد

إن من الأمور التي تلفت الانتباه أني وجدت في معاني القرآن للفراء أربعة ردودٍ تتناول توجيهات خاصة بما في كتاب الجُمل، والحقيقة التي ينبغي أن نشير إليها أن الفراء حين يرد تلك التوجيهات لا يشير صراحة إلى أنه يرد على الخليل، أو على توجيهات في كتاب الجُمل، وإنما يقول: (قَالَ بعضُ النحويين)، أو: (وقول النَّاس)[1]، ولكن من خلال مقارنة تلك الردود بالمردود ظهر لي أنها ردود على توجيهات محددة في كتاب الجُمل، لا تعدوه؛ لأن بعضها على -ما سيأتي- تتناول مذهبا للخليل في الجُمل لا يشاركه في هذا المذهب أحد لا من المتقدمين ولا من المتأخرين - حسب علمي - فمن ثم تعين أن يكون الرد على ما في كتاب الجمل، فإذا كان الفراء يرد على ما في كتاب الجُمل تعين أن يكون كتاب الجُمل سابق للفراء، وبهذا تنتفي نسبته عن ابن شقير وعن ابن خالويه لتأخرهما عن الفراء بزمن بعيد جدا، فإذا انتفت نسبته عنهما لتأخرهما، فالضرورة تقتضي أن ينسب للخليل؛ لأن نسخه تنسبه إليه من جهة، ولانتفائه عن ابن شقير، وعن ابن خالويه.

وإليك توجيهات كتاب الجُمل وردود الفراء عليها، وما نستنتجه من ذلك.

(١) معاني القرآن: ٣/ ٢٠٨

التوجيه الأول من توجيهات كتاب الجُمل ورد الفراء عليه:

ذهب الخليل في الجُمل إلى أن (قادرين) من قوله تعالى: (أيحسَب الإنسان أن لن نجمع عظامه * بلى قادرين على أن نسوي بنانه)[1] منصوب على الصرف، ومعنى النصب على الصرف هنا أن (قادرين) حلت محل (نقدر)، إذ الأصل عنده؛ أيحسب الأنسان أن لنجمع عظامه بلى نقدر، فلما انْصُرِفَ عن (نقدر) إلى (قادرين) نُصِبَ (قادرين) على الصرف، والتوجيه نفسه وجه به الخليل (خارجا) من بيت الفرزدق[2]:

ألم ترني عاهدت ربي وإنني ... لبين رتاج قائماً ومقام

على قسم لا أشتم الدهر مسلما ... وَلا خارجًا من فِيَّ زور كَلامِ

فجعل (خارجا) منصوبا على الصرف؛ لأن (خارجا) حل محل المضارع المرفوع: (يخرج) وحلوله محل المضارع يوجب له النصب على الصرف عنده، هذه هي قاعدة النصب على الصرف عند الخليل[3]؛ ولذا قال في الجُمل: (ومن الصرف أيضا قول الله عز وجل (بلى قادرين) معناه: بلى (نقدر)، فصرف من الرفع إلى النصب، وقال بعضهم: على معنى: بلى كنا قادرين، قال الشاعر:

ألم ترني عاهدت ربي وإنني ... لبين رتاج قائما ومقام

على قسم لا أشتم الدهر مسلما ... ولا خارجا من في زور كلام

فنصب خارجا على الصرف معناه: ولا يحرج، فلما صرفه نصبه)[4] انتهى نص الجُمل.

(١) القيامة: ٤، ٥.

(٢) ديوان الفرزدق: ٧٦٩، والجُمل للخليل: ٦٩، والكتاب: ١/ ٣٤٦، والمقتضب: ٣/ ٢٩٦، ٤/ ٣١٣، وتفسير الطبري: ٢٢/ ٤٧٣، وشرح السيرافي: ٢/ ٢٣٤

(٣) الجُمل للخليل: ٩٦، ٦٩

(٤) الجمل للخليل: ٩٦

وإليك نص معاني القرآن الذي يرد فيه على مذهب الخليل في كتاب الجمل، قال الفراء: (وقولُ النَّاس: – بلى نقدر، فلما صرفت إلى قادرين نصبت– خطأٌ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل. ألا ترى أنك تقول: أتقوم إلينا، فإن حولتها إلى فاعل قلت: أقائم، وكان خطأ أن تقول: أ قائماً أنت إلينا؟، وقد كانوا يحتجون بقول الفرزدق(١):

عَلَى قسَمٍ لا أشتم الدهر مسلماً ولا خارجاً مِن فِيَّ زورُ كلامِ

فقالوا: إنَّما أراد: لا أشتم، ولا يخرج، فلما صرفها إلى خارج نصبها، وإنما نصب لأنه أراد: عاهدتُ ربي لا شاتمًا أحداً، ولا خارجًا من فِيّ زور كلام، وقوله: لا أشتم في موضع نصب)(٢).

فإذا نظرت في كلام الفراء هذا، فأنت ترى التالي:

١) أن الرد يتناول رد توجيه آية القيامة، ورد توجيه بيت الفرزدق، فالفراء يذكر توجيه ما في الجُمل من نصب لـ(قادرين) و(خارجا) ثم يرد عليه، وهذا يعني أن كتاب الجُمل أسبق زمنا من زمن ابن شقير وابن خالويه.

٢) أن من أبلغ ما نفيده من رد الفراء لنصب (قادرين) و(خارجا) على الصرف، أنه رد لمذهب انفرد به الخليل في كتاب العين وفي كتاب الجُمل، فالخليل هو الذي ينصب الأسماء على الصرف بهذه الطريق التي يردها الفراء، ولا أعلم أحدا يوافق الخليل في طريقة توجيهه للصرف، ولاسيما في هذه المسألة، وقد بينتها هنا، وسبقت دراستها في بحثي (النصب على الصرف عند الخليل والفراء)، وهذا يعني ضرورة أن كتاب الجُمل من صنعة الخليل بن أحمد.

(١) سبق تخريجه.

(٢) معاني القرآن: ٣/ ٢٠٨

التوجيه الثاني من توجيهات كتاب الجُمل ورد الفراء عليه:

ذهب الخليل في الجُمل إلى أن (إلا) تأتي بمعني الواوومن ذلك قول الله جل وَعز: (لئَلا يكون للنَّاس عَلَيْكُم حجَّةٌ إلا الَّذين ظلمُوا مِنْهُم فَلا تخشوهم واخشوني)[1] معناه: والذين ظلموا منهم، و(إلا) في موضع الواو)[2]. انتهى ما في الجُمل.

وقول كتاب الجُمل هذا يرده الفراء بأن (إلا) في هذه الآية لا تكون بمعنى الواو، قال: (وقد قال بعض النحويين: (إلا) في هذا الموضع بمنزلة الواو، كأنه قال: لئلا يكون للناس عليكم حجة، ولا للذين ظلموا. فهذا صواب فِي التفسير، خطأ فِي العربية إنما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهنالك تصير بمنزلة الواو كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة، تريد: بـ(إلا) الثانية أن ترجع على الأَلْف، كأنك أغفلت المائة فاستدركتها، فقلت: اللهمّ إلا مائة. فالمعنى: له على ألف ومائة، وأن تقول: ذهب الناس إلا أخاك، اللهم إلا أباك، فتستثني الثاني، تريد: إلا أباك وإلا أخاك)[3]. فهذا التطابق الذي بين ما في كتاب الجُمل، وما في معاني القرآن للفراء يشير إلى أن الفراء يرد على صاحب كتاب الجُمل، وهو يعني أن كتاب الجُمل أسبق زمنا من زمن ابن شقير وابن خالويه.

ثم يأتي تتمةً لهذه الفائدة بأن نقول: إن الجُمل من صنعة الخليل لأنه لم تصح نسبته لابن شقير ولا لابن خالويه، فلم يبق بعد ذلك ممن تصح نسبة إليه إلا الخليل ابن أحمد الفراهيدي؛ لتظافر الأدلة الكثيرة مع بعضها.

ثم إن من أقوى الأدلة وأصرحها دلالة على أن ما كان يرده الفراء إنما هو رد لمذهب الخليل، ما ذكره أبو محمد التَّوَّزي (٢٣٠هـ) من أن (إلا) التي تأتي بمعنى الواو هو مذهب الخليل، حين قال في سفر السعادة وسفير الإفادة: (وأنشد أبو محمد

(١) البقرة: ١٥٠

(٢) الجُمل للخليل: ١٦٩

(٣) معاني القرآن للفراء: ١/ ٨٩-٩٠.

التَّوَّزي النحوي(١):

إني أرى دارا بأغْدِرة(٢) السـ ـيدان لم يدرس لها رسم

إلا رمـــادا هامـــدا دفعـــت عنـه الرياح خوالد سحم

قال: و(إلا) ههنا في معنى الواو، وكأنه قال: ورمادا هامدا، قال: كذا قال الخليل فيه؛ كما قال الشاعر:

من كان أشرك في تفرق فالج فلبونه جربت معا وأغدت

ويروى (أسرع) مكان أشرك) انتهى كلام التَّوَّزي من سفر السعادة(٣).

فقول أبي محمد التَّوَّزي نص في موضع النزاع، قاطع للشك؛ لأنه ذكر أن (إلا) هنا بمعنى الواو في مذهب الخليل بمعنى، ومذهب الخليل هذا في الجمل، ونص أبي محمد التَّوَّزي النحوي عليه توثيق له بأنه مذهب الخليل، وهو مما يثبت نسبة كتاب الجمل للخليل هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن ردَّ الفراء متوجه لمذهب الخليل، وعندئذ نتيقن أن الفراء يرد على الخليل، فمن ثَمَّ يتأكد ثبوت نسبة كتاب (الجمل) للخليل، ويتأكد ففيها عن ابن شقير وعن ابن خالويه.

التوجيه الثالث من توجيهات كتاب الجُمل ورد الفراء عليه:

هذا التوجيه والرد عليه كسابقه من حيث أن الخليل يرى أن (إلا) تأتي بمعني الواو، والفراء يمنع ذلك وينكره أشد الإنكار.

قال في الجُمل: (وَإلا بمعنى الواو مثل قَول الشَّاعِر(٤):

وكل أَخ مفارقه أَخوهُ لعمر أَبيك إلا الفرقدان

(١) البيتان من قصيدة للمخبل السعدي في المفضليات:١١٣، وفي شرحها للتبريزي:١/ ٤٠٠، وينسبان لطرفة، وهما في الصحاح للجوهري: ((ا ن ا)٦/ ٢٥٤٥، ولسان العرب (إلا) ١٥/ ٤٣٢، ومعجم البلدان:١/ ٢٢٤(الأغدرة).

(٢) الأغدرة: جمع غدير، وهو مجتمع الماء.

(٣) سفر السعادة وسفير الإفادة:٢/ ٧٦٨-٧٦٩

(٤) البيت ينسب لعمرو بن معدي كرب الزُّبيدي في شعره:١٦٦، وهو في الكتاب:٢/ ٣٣٤، وفي معاني القرآن للأخفش:١/ ١١٦، والمقتضب:٤/ ٤٠٩

معناه والفرقدان يفترقان ومثله قول الله تبارك وَتَعالى (إِلا الذين ظلمُوا مِنْهُم فَلا تخشوهم واخشوني)[1] معناه: والذين ظلموا منهم فلا تخشوهم)[2] انتهى.

والفراء يرى أن (إلا) في الآية المستشهد بها في نص كتاب الجُمل السابق لا يصح أن تكون بمعنى الواو قال: (وقد قال بعضُ النحويين: إن (إلا) في اللغة بمنزلة الواو، وإنّما معنى هذه الآية: لا يخاف لدي المرسلون، ولا من ظلم ثم بدل حسنا. وجعلوا مثله قول الله: (لئَلا يَكُونَ للنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا)[3] أي ولا الذين ظلموا. ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا، لأني لا أجيز قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الَّذي بعد إلا من معنى الأسماء قبل إلا. وقد أراه جائزا أن تقول: عليك ألف سوى ألف آخر، فإن وضعت (إلا) في هَذَا الموضع صلحت وكانت (إلا) فِي تأويل مَا قالوا. فأمّا مجرّدة قد استُثني قليلها من كثيرها فلا. ولكن مثله مما يكون فِي معنى إلا كمعنى الواو وليست بها)[4].

وإنما قلت: إن الفراء يرد هذا القول عينه، ولم اكتف بالرد الوارد في الفقرة السابقة وجعلت هذا ردا آخر؛ لأن ذلك الرد في موضع، وهذا رد في موضع آخر، وإن اتفقا في الحديث عن (إلا) فكل منهما يعطي مزيد وثوق وتأكيد نسبة كتاب الجُمل للخليل بن أحمد.

التوجيه الرابع من توجيهات كتاب الجُمل ورد الفراء عليه:

ذكر الخليل في كتاب الجُمل أنهم يجعلون الميم الأولى في (اللهم ما) مكان (يا) النداء، فالميم المتصلة بـ(الله) عندهم حرف نداء ثم زادوا الميم الثانية، لذا قال

(١) البقرة: ١٥٠

(٢) الجُمل للخليل: ٣١٨

(٣) البقرة: ١٥٠

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٢٨٧

في الجُمل: (وَمعنى (اللهمَّ)؛ أرادوا أنهم أن يقولوا: يا الله فثقل عليهم، فجعلوا مكان حرف النداء الميم وجعلوا الميم من حروف النداء فقالوا: اللهم؛ لأن الميم من حروف الزوائد أيضا، فأسقطوا (يا)، وهو حرف النداء وجعلوا ميما زائدة في آخر الكلمة؛ لأن الميم من حروف الزوائد، كأنك تريديا ألله، ثمَّ قلت: اللهم، فزدت الميم بدلا من (يا) في أوله، وربمَا أتوا بحرف النداء والميم، توهموا أنَّها تَسْبِيحَةٌ. قَالَ الشَّاعِر[1]:

مَـــاذَا عَـــليّ أَن أَقُـــول كـــلـــمـــا
سـبـحـت أَو صـيـلـت يَـا الـلَّـهُـمَّ مَـا
أردد عـلـينـا شَيخنَا مُسلما)[2] انتهي

وكلام الخليل هذا رده الفراء حيث قال: (اللهمَّ كلمة تنصبها العرب، وقد قال بعض النحويين: إنما نصبت إذ زيدت فيها الميمان لأنها لا تنادى بـ(يا) كما تقول: يا زَيْدُ، ويا عبد الله، فجعلت الميم فيها خلفا من يا. وقد أنشدني بعضهم:

ومـا عـلـيـك أن تـقـولي كـلـمـا
صـلـيـت أو سـبـحـت يـا الـلـهـم مـا
أردد عـلـيـنـا شـيـخـنـا مـسـلـمـا

ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم فِي نواقص الاسماء إلا مخففة؛ مثل الفم، وابنم، وهم، ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها أم، تريد: يا اللَّه أُمَّنا بخير، فكثرت فِي الكلام فاختلطت. فالرفعة التي في الهاء من همزة أُم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها)[3].

(١) الرجز مجهول القائل وهو في: الجُمل للخليل:١٣٧، ومعانى القرآن للفراء :١/ ٢٠٣، والإنصاف : ١/ ٣٤٢، وشرح الجُمل لابن عصفور: ٢/ ١٠٧، وخزانة الأدب: ٢/ ٢٩٦).

(٢) الجُمل للخليل:١٣٦-١٣٧.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٢٠٣.

فرد الفراء هذا متجه يقينا لما في كتاب الجُمل، من جهتين:

الجهة الأُوْلى: أن الرد يتطابق مع ما ورد في الجُمل، وهو أن الميم الأولى في (اللهم ما) بدل من (يا) وأن الميم الثانية حرف زائد؛ لأن الميم من حروف الزوائد، فلم يبق عندي شك في أنه رد على ما ورد في الجُمل.

والجهة الثانية تؤكد أنه رد على الخليل وأنههو صاحب الجُمل؛ وذلك أن سيبويه يذكر أن الخليل يذهب إلى أن الميم في (اللهم)، بدل من (يا)؛ قال: (وقال الخليل رحمه الله: (اللهم) نداءٌ، والميم ها هنا بدلٌ من (يا)، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان أولُهما مجزومٌ، والهاء مرتفعةٌ؛ لأنه وقع عليها الإعراب)[1].

فرد الفراء على ما في الجُمل يتضمن أن الجُمل أسبق تأليفا من زمن ابن شقير وزمن ابن خالويه، وتوثيق سيبويه في كتابه لمذهب الخليل الموجود في الجُمل يزيدنا يقينا بأن الجُمل من صنعة الخليل. والله أعلم والهادي للصواب.

(١) الكتاب: ٢/ ١٩٦

المبحث السادس

ما في مجاز القرآن وما قاله أبو محمد التَّوَّزي النحوي يثبتان نسبة الجمل للخليل

إن من أقوى الأدلة على نسبة كتاب الجمل للخليل، وزيف نسبته لابن شقير أو لابن خالويه ما يشير إليه كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثني (١١٠-٢١٠هـ) وما ذكره أبو محمد التَّوَّزي[١] (٠٠٠-٢٣٠هـ)، فقد ورد في مجاز القرآن قول يلتقي مع ما في الجمل التقاء واضحا، ويلتقي أيضا مع ما ورد في سفر السعادة وسفير الإفادة من قولٍ لأبي محمد التَّوَّزي، والتَّوَّزي ممن أخذ عن أبي عبيدة[٢] وربما أدرك الخليل، وأبو عبيدة ممن روى عن الخليل على حد قول أبي سعيد السيرافي[٣]، وكل تلك الأقوال الثلاثة؛ قول الخليل في الجمل، وقول أبي عبيدة، وقول أبي محمد التَّوَّزي، يلزمنا النظر فيها مجتمعة، فإن النظر فيها مجتمعة، وتحليل ما بها من توافق يؤكد لنا أن كتاب الجمل من صنعة الخليل بن أحمد الفراهيدي، فبعد استعراضها مجتمعة والمقارنة فيما بينها تبين أن ما فيها من تلاق يكفي للتدليل على أن كتاب الجمل للخليل وليس لغيره، وهو ما يتضامن مع ما ذكرته سابقا، وما ذاك إلا لأن الحق تترادف أدلته وتتوالى شواهده، وإليك الجدول التالي مضمنا نص كتاب الجمل مقرونا بنص مجاز القرآن وبنص سفر السعادة المتضمن لقول أبي محمد التَّوَّزي:

(١) نسبة إلى (تَوَّز) بفتح الأول، وتشديد ثانيه وفتحه أيضا، وزاي: معجم البلدان :(توز)٢/ ٥٨.

(٢) نزهة الألباء:١٣٥.

(٣) شرح السيرافي:١/ ٣٥

نص الخليل في الجمل

قال في الجمل: (ومن روى مسحت ومجلف بكسر الحاء واللام ....، فإنه رفعه على الموالاة؛ لأنه جعل (إلا) بمنزلة الواو، كأنه قال: وعظُ زمانٍ أذهب مالنا ومسحت ومجلف من الزمان؛أي مهلك ومنه قَول الله جلّ وَعز: (لئَلا يكون للنَّاس عَلَيْكُم حجَّة إلا الَّذين ظلمُوا مِنْهُم فَلا تخشوهم واخشوني)(١) معناه والذين ظلموا منهم و (إلا) في موضع الواو، وقال الشاعر(٢):

من كَانَ أسْرع فِي تفرق فالج
فلبونه جَرِبَتْ مَعاً وأغدت
إلا كناشرة الذي ضيعتم
كالغصن فِي غلوائه المتنبت

أي؛ وكناشرة وَ(إلا) فِي مَوضِع الواو؛ وذلك أن بني مازن يزعمون أن بني فالجٍ الذين هم في بني سُلَيْم وناشرة الذين هم في بني أسد من بني مازن ومنه قول الأعشى:

إلا كخارجة المكَلِّف نفسه
وَابْني قبيصَة أن أغيب ويشهدا

أي؛ وكخارجة)(٣). انتهى من الجمل.

نص أبي عبيدة في مجاز القرآن

قال أبو عبيدة قوله: (لئَلا يَكُونَ للنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ)(٤) موضع (إلا) هاهنا ليس بموضع استثناء، إنما هو موضع واو (الموالاة)، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة، وللذين ظلموا، وقال الأعشى(٥):

إلا كخارجة المكلّف نفسه
وابني قبيصة أن أغيب ويشهدا

ومعناه: وخارجة، وقال عنز بن دجاجة المازني(٦):

من كان أسرع في تفرّق فالجٍ
فلبونه جَرِبَتْ معاً وأغدّت
إلا كناشرة الذي ضيّعتم
كالغصن في غلوائه المتنبّت

غلوائه: سرعة نباته، يريد: وناشرة الذي ضيعتم؛ لأن بنى مازن يزعمون أن فالجاً الذي في بنى سُليم، وناشرة الذي في بني أسد: هما، ابنا مازن.)(٧). انتهى من مجاز القرآن.

نص التَّوَّزي في سفر السعادة

جاء في سفر السعادة: (وأنشد أبو محمد التَّوَّزي النحوي(٨):

إني أرى دارا بأغْدِرة(٩) السـ
ـيدان لم يدرس لها رسم
إلا رمادا هامدا دفعت
عنه الرياح خوالد سحم

قال: و(إلا) ههنا في معنى الواو، وكأنه قال: ورمادا هامدا، قال: كذا قال الخليل فيه؛ كما قال الشاعر:

من كان أشرك فيتفرق فالج
فلبونه جربت معا وأغدت

ويروى (أسرع) مكان أشرك)

إلا كناشرة الذي ضيعتم
كالغصن في غلوائه المتنبت

يقول: وكناشرة.

قال أبو محمد التَّوَّزي: وقال أبو عبيدة في قول الله عز وجل: لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا، قال: (إلا) في معنى الواو)(١٠). انتهى من سفر السعادة.

(١) البقرة: ١٥٠

(٢) البيتان لعنز بن دجاجة: وهما في الكتاب: ٢/ ٣٢٨، والمقتضب: ٤/ ٤١٦، والأصول: ١/ ٢٩٢

(٣) الجمل للخليل: ١٦٩-١٧٠

(٤) البقرة: ١٥٠

(٥) ديوانه من قصيدة قالها لكسرى: ٢٣١، والجمل في النحو: ١٧٠، والمقتضب: ٤/ ٤١٨، والأصول: ١/ ٢٩٤

(٦) البيتان في الكتاب: ٢/ ٣٢٨.

(٧) مجاز القرآن: ١/ ٦١-٦٢

(٨) البيتان من قصيدة للمخبل السعدي في المفضليات: ١١٣.

(٩) وأغدرة السيدان موضع وراء كاظمة كما في معجم البلدان.

(١٠) سفر السعادة وسفير الإفادة: ٢/ ٧٦٨-٧٦٩.

وبناء على مقارنة نص كتاب الجمل بنص مجاز أبي عبيدة نجد تطابقا كبرا بينهما يشير إلى إفادة أبي عبيدة من كتاب الجمل، ومظاهر التطابق والإفادة تتجلى في أربعة أمور هي:

١) تطابق الكتابين على استعمال مصطلح (الموالاة)، وهو مصطلح من مصطلحات الخليل التي هي معدومة عند النحاة على حد علمي.

٢) تطابق الكتابين على شواهد المسألة، وهي الآية وأبيات الشعر.

٣) تطابق الكتابين على ما أورداه من حادثة تاريخية في الأنساب، وهي خروج عمارتي (فالج) و(ناشرة) من بني مازن والتحاق (فالج) بسُلْيم بن منصور، و(ناشرة) ببني أسد.

٤) تطابق الكتابين على طريقة الصياغة، فتطابق الكتابين على هذه الأمور الأربعة يدل على أن أبا عبيدة قد أفاد من كتاب الجمل إفادة ظاهرة.

ومن خلال معطيات تطابق الكتابين، وما انفرد به التَّوَّزي من نسبه ما بهما للخليل نستنتج التالي:

الاستنتاج الأول: أن التقاء نص ابي عبيدة مع ما في كتاب الجمل يدل على إفادة أبي عبيدة من كتاب الجمل، وهو ما يعني أن زمن تأليف كتاب الجمل كان سابقا لزمن ابن شقير ولزمن ابن خالويه، وهو ما ينفي أن يكون كتاب الجمل من تأليف ابن شقير أو ابن خالويه.

الاستنتاج الثاني: أن كلام أبي محمد التَّوَّزي يتضامن مع كلام كتاب الجمل ومع كلام مجاز القرآن فيما التقيا عليه، وينفرد بمزيد فائدة نادرة تؤكد أن الجمل للخليل، وذلك أنه ذكر كلام أبي عبيدة المتوافق مع ما في كتاب الجمل، ثم شفعه بأن المذهب الذي يذكره أبو عبيدة وهوأن (إلا) في الآية والأبيات بمعنى الواو العاطفة هو مذهب الخليل، وليس هذا فحسب بل نص مع ذكر أنه مذهب الخليل

على أنه قولٌ للخليل أيضا حين قال: (يقول: وكناشرة)، فالقائل عنده هو الخليل لا الشاعر، فالمذهب الذي حكاه عن الخليل، والقول الذي نسبه له، وهو: (وكناشرة) هما مذهب الخليل وقوله في كتاب الجمل، وهذه الفائدة النادرة من أبي محمد التوزي ذات اتصال تاريخي؛ فأبو محمد التوزي تلميذ أبي عبيدة وأبو عبيدة تلميذ الخليل، وربما أن التوزي لقي الخليل، ومن هنا يثبت أن كتاب الجمل للخليل بوضوح، فأبو عبيدة نقل كلام الخليل، دون أن ينسبه، ثم أتى أبو محمد التوزي تلميذ أبي عبيدة فأشار إلى أنه قول الخليل ومذهبه. وهذا التحقيق الذي أذكره يكفي لنسبة كتاب الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي.

الاستنتاج الثالث: مما يؤيد أن أبا عبيدة أفاد من كتاب الجمل أنه[1] استعمل مصطلح (الموالاة)، ومصطلح الموالاة من المصطلحات التي لم يستعملها أحد من النحاة- حسب علمي- إلا الخليل في كتاب الجمل، ثم تابعه أبو عبيدة، ومن نافلة القول أن هذا المصطلح من مصطلحات الخليل التي لم تظهر في كتب النحاة، وعدم ظهوره هو وغيره في كتب النحاة يدل على أنها من المصطلحات المتقدمة التي تعرضت للتمحيص والاصطفاء، فماتت أو أميت بعضها واستبقي بعضا، فشأن هذا المصطلح شأن غيره من مصطلحات الخليل التي ماتت اثناء مسيرة النحو، فلم نعد نجدها إلا في كتاب الجمل، وما بقي مصطلح (الموالاة) في مجاز القرآن إلا لتتلمذ أبي عبيدة على الخليل، على حد قول السيرافي[2]، ثم سقط المصطلح لاحقا حتى عند النحاة كلهم رغم متابعتهم للخليل كثيرا، وهذه الظاهرة، وهي ظاهرة اضمحلال بعض مصطلحات كتاب الجمل بما فيها مصطلح (الموالاة) دالة على قدم تلك المصطلحات وضعا، وذلك القدم هو المناسب لقدم

(١) مجاز القرآن: ١/ ٦١-٦٢، ١/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) انظر شرح السيرافي: ١/ ٣٥.

الخليل ولزمن التواضع الذي كان الخليل عنصرا رئيسا فيه، فقد ابتدع علم العروض ووضع مصطلحاته، وابتدع طريقة العين التي تمكن من جمع مفردات اللغة، وبناء على هذا فإن استعمال أبي عبيدة لمصطلح (الموالاة) فيه من الدلالة ما ينفي كتاب الجمل عن ابن شقير وعن ابن خالويه ويثبته للخليل.

وربما أن الدافع وراء سقوط هذه المصطلحات والاستغناء عنها، يعود إلى دخول بعضها في إطار غيرها، والاكتفاء بالمصطلح الأشمل، فدخل الخاص في إطار العام، وربما دخل لاحقا أكثر من مصطلح في إطار مصطلح واحد، فأرى أن مصطلح الموالاة مثلا إنما استغنى النحاة عن معناه؛ لأن الخليل يقصد به معنى دقيقا في إطار معنى العطف العام؛ أي أنه يتناول معنى فرعي في العطف، وهذا المعنى اضمحل مع ما اضمحل فلم أجده لا لفظا ولا معنى عند أحد من النحاة، إلا عند الخليل، ثم عند تلميذه أبي عبيدة، وربما أن هناك سبباً أو اسباباً أخرى كانت وراء سقوط تلك المصطلحات، وهو مما يحتاج بحثا يستبطن كتاب الجمل وغيره لكشف كثير من الأسرار التي مر بها النحو في تلك الحقبة، فكتاب الجمل يحمل في طياته دفائن وإشارات عميقة في مناحٍ عدة.

وختاما فإنني أحمد الله أن أعان على بيان الحق، وعلى إعادة كتاب الجمل إلى مؤلفه الحقيقي الخليل بن أحمد رحمه الله، ففي الكتاب من معاني النحو وخباياه ما أرى أنها تستولي على بحوث عدة، وبنسبته للخليل سيرتفع قدره، ويجل عند الباحثين مقامه، لجلالة قدر مؤلفه الخليل بن أحمد، كما أرجو الله أن ييسر لي من الكشف عن خباياه ما يسره من تحقيق نسبته، وأن يجعل ما قمت به برًّا وصلة تقضي بعض حقوق الخليل عالم الدنيا وزاهدها، وأني لأدعو الله أن يرحم الخليل رحمة واسعة، وأن يقبل دعاءنا له ولجميع علمائنا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الخاتمة ونتائج البحث:

الخليل أكبر نحاة البصرة بلا منازع، فأثره في كتاب سيبويه وفي التالين لسيبويه لا ينكره أحد، ومع أنه بهذه المنزلة لم ينسب له أحد من النحاة نقلا مباشر من كتاب الجمل، ولذلك زعم بعضهم أنه لم يؤلف في النحو حرفا، بل ذهب بعضهم إلى أن كتاب العين ليس له، وتحت تأثير كثير من الأدلة المضللة نفى بعض الباحثين أن يكون كتاب الجمل للخليل بحال من الأحول. وحين نظرت في كتاب العين وفي كتاب الجمل في وقت سابق لهذا البحث، رأيت تشابها في مصطلحات الكتابين ومعالجاتهما، فضلا عن مشابهتهما لنحو الكوفة، ثم تابعت البحث والنظر والمقارنات مرات بين كتاب الجمل وغيره مما يحتمل أن يكون مظنة الالتقاء، فكانت الأدلة تتوالى، والحقائق تترادف على خطأ من نسب كتاب الجمل لابن شقير أو لابن خالويه. وأكبر نتائج البحث ما يلي:

١) أن كتاب الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره، بناء عليما في نسخ الكتاب، وما وُجِدَ من التقاءات عدة بين كتاب الجمل وبين كتاب سيبويه، وكتاب العين، ومعاني القرآن للفراء، ومجاز القرآن، وقول أبي محمد التَّوَّزي من:

٢) أن مسلمة أن الخليل بصري، مسلمة مضللة، فهو من مؤسسي المذهبين، فقد كان يستخدم من المصطلحات والمعالجات كثير مما سيتابعه عليه البصريون والكوفيون.

٣) أن الخليل بحكم أنه من مؤسسي مذهب الكوفيين والبصريين؛ فقد ظهر شطر من مصطلحاته عند الكوفيين، وظهر شطر آخر عند البصريين، فظهر كتاب الجمل على هذه السمة التي تحمل سمة المزج ، والحقيقة أن ليس ثمة مزج ولكنه منهج الخليل الذي اقتضته مرحلة التأسيس؛ ولذا نسب كتاب الجمل ـ خطأ ـ لابن شقير تارة، ولابن خالويه تارة أخرى؛ لأنهما كانا يمزجان المذهبين.

٤) أن من نسب كتاب الجمل لغير الخليل بناء على ما في ظاهره من مزج بين المذهبين، فاته أن سمة المزج منهج الخليل ابتداء، وأنها مما يثبت أن كتاب الجمل للخليل.

٥) أن من نفى كتاب الجمل عن الخليل بحجة أن فيه خلطا بين المذهبين، انقلبت عليه حجته، فما عرف بالمزج لاحقا هو منهج الخليل سابقا، فأصبحت سمة المزج حجة لإثبات أن كتاب الجمل للخليل لا حجة تنفيه عنه.

٦) أن الخليل انفرد في كتاب الجمل بمصطلحات غريبة وكثيرة لا نجدها في كتب النحاة، وهو ما لا يقوى عليه إلا الخليل.

٧) أن بعض ما انفرد به الخليل في كتاب الجمل نجده في كتاب العين، وهو ما يدل على قدم كتاب الجمل وضعاً.

٨) أن سيبويه ترك كثيرا من نحو الخليل مصطلحا.

٩) أن جزاء مما تركه سيبويه من نحو الخليل يعود إلى أن لدى الخليل عوامل معنوية، لذلك كان يلتقي سيبويه مع الخليل في شرح بعض الظواهر، إلى قرب نهايتها فإذ جاء توجيه العامل، تحول سيبويه إلى لعامل اللفظي، وترك مذهب الخليل ذا العامل المعنوي، كالنصب على الصرف، والرفع على الصرف.

١٠) أن ما أثبتته نسخ كتاب الجمل من نسبته للخليل، أكدها كتاب العين، والكتاب لسيبويه، وكتاب معاني القرآن للفراء، وكتاب مجاز القرآن، وقول أبي محمد التَّوَّزي.

المصادر

* الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السراج البغدادي/ تحقيق الدكتور : عبد الحسين الفتلي/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م / مؤسسة الرسالة بيروت.
* إعراب القرآن لأبي جعفر؛ أحمد بن محمد النحاس/ تخريج وتحقيق الدكتور محمد محمد تامر، والدكتور محمد رضوان، والشيخ: محمد عبد المنعم / طبع ونشر دار الحديث- القاهرة/ ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
* الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (الجزء الحادي عشر)/ مطبعة دار الكتب المصرية/ القاهرة:١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.
* الألفات/ لابن خالويه/ تحقيق الدكتور: علي البواب/ مكتبة المعارف: الرياض:١٩٨٢م.
* أمالي ابن الشجري/ لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي/ تحقيق ودراسة الدكتور محمود الطناحي/ نشر مكتبة الخانجي/ الطبعة الأولى/ مطبعة المدني١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق الشيخ : محمد محيي الدين عبدالحميد/ بدون تاريخ.
* إيضاح الوقف والابتداء/ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الرحمن رمضان/ طبع مجمع اللغة العربية بدمشق/ دمشق ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.
* البحث اللغوي عند العرب/ لأحمد مختار عبد الحميد عمر/ عالم الكتب/ الطبعة الثامنة/ ٢٠٠٣م.
* تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ لأبي المحاسن المفضل

ابن محمد بن مسعر التنوخي المعري/ تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو/ هجر للطباعة والنشر/ القاهرة/ الطبعة الثانية: ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

* تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن/ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري/ تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر/ دار هجر للطباعة والنشر والتَّوزيع والإعلان/ الطبعة: الاولى، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م.

* الجمل في النحو/ للخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق فخر الدين قباوة/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الاولى: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

* الجمل في النحو/ للخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق فخر الدين قباوة/ الطبعة الخامسة: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

* الجمل في النحو/ لابن شقير البغدادي/ رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة المكرمة عام ١٣٩٩هـ/ دراسة وتحقيق على سلطان الحكمي.

* الجمل ليس للخليل ولا ابن شقير/ لحسين أحمد بو عباس/ مجلة الدراسات اللغوية/ المجلد السادس/ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات.

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ لعبد القادر بن عمر البغدادي/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ القاهرة: ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

* الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية/ للدكتور: حماد بن محمد الثمالي/ مجلة كلية دار العلوم/ العدد:٨٧ فبراير ٢٠١٦م.

* الدر الثمين في أسماء المصنفين/ لعلي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب (تاج الدين ابن السّاعي ٦٧٤هـ) /تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين - محمد سعيد حنشي/ دار الغرب الاسلامي، تونس الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

* ديوان أبي الأسود الدؤلي / تحقيق: محمد حسين آل ياسين / دار الكتاب الجديد- بيروت / الطبعة الأولى: ١٩٧٤م.
* ديوان الأعشى الكبير / شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين / نشر مكتبة الآداب بالجماميز / المطبعة النموذجية- القاهرة.
* ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب / تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه / مطابع دار المعارف / ١٩٧١م.
* ديوان جرير / تأليف : محمد اسماعيل عبد الله الصاوي / منشورات : دار مكتبة الحياة- بيروت.
* ديوان الحطيئة / تحقيق: نعمان محمد أمين / طبعة مصطفى الحلبي: ١٩٥٨م.
* ديوان ذي الرُّمة / طبع المكتب الإسلامي / الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
* ديوان الفرزدق / بعناية: محمد إسماعيل الصاوي / دار صادر- بيروت - سنة: ١٣٥٤هـ.
* ديوان النابغة الذبياني / صنعة ابن السكيت / تحقيق الدكتور شكري فيصل / دار الفكر.
* ديوان أبي النجم العجلي / صنعه وشرحه / علاء الدين أغا / النادي الأدبي - الرياض- مطابع الفرزدق / ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
* سر صناعة الإعراب / لأبي الفتح بن جني / تحقيق: د. حسن هنداوي / دار القلم - دمشق / الطبعة الاولى: ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
* سفر السعادة وسفير الإفادة / لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي / تحقيق محمد الدالي / مطبوعات المجمع العلمي بدمشق / ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
* شرح الجمل لابن عصفور الأشبيلي / تحقيق صاحب أبو جناح / الجمهورية العراقية / مطابع مديرية دار الكتب- جامعة الموصل-١٩٨٢م.

* شرح المفضليات/ لأبي زكريا يحيى بن على بن محمد الشيباني (التبريزي)/ تحقيق محمد على البجاوي/ دار نهضة مصر.
* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات/ لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ دار المعارف/ الطبعة: الخامسة.
* شرح كتاب سيبويه /لأبي سعيد السيرافي/ تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي / توزيع مكتبة الباز/ مكة المكرمة.
* شرح كتاب سيبويه /لأبي سعيد السيرافي/ مخطوط دار الكتب رقم:١٣٧ش.
* شرح المفصل/ لابن يعيش / عالم الكتب/ بيروت مكتبة المتنبي القاهرة.
* شعر عمر بن معدي كرب الزبيدي/ جمعه وحققه: مطاع الطرابيشي/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
* شعر المتوكل الكناني/ صنعة: يحيى الجبوري/ مكتبة الأندلس – بغداد.
* الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية/ لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي/ تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين – بيروت/ الطبعة الرابعة: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
* كتاب العين/ لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي/ تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي/ وزارة الثقافة والإعلام/ الجمهورية العراقية/ دار الرشيد للنشر/ سلسلة المعاجم والفهارس١٩٨٠م.
* الكامل/ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد/ حققه وعلق عليه وصنع فهارسه/ محمد أحمد الدالي/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م مؤسسة الرسالة- بيروت.
* الكتاب/ لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق: عبد السلام محمد

هارون/ مكتبة الخانجي/القاهرة/ الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

* لسان العرب/ لأبي الفضل جمال الدين؛ محمد بن مكرم بن منظور/ دار صادر، ودار بيروت/ ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

* مجاز القرآن / لأبي عبيدة معمر بن المثنى/ تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين/ مكتبة الخانجي/ القاهرة.

* المحلى "وجوه النصب" / صنعة أبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير النحوي البغدادي/ تحقيق الدكتورفايز فارس/الطبعة الأولى:١٤٠٨هـ-١٩٨٧م مؤسسة الرسالة- بيروت.

* مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو/ للدكتور مهدي المخزومي/ أبو ظبي - المجمع الثقافي.

* مصادر الشعر الجاهلي/ لناصر الدين الأسد/ دار المعارف بمصر/ الطبعة السابعة/ ١٩٨٨م.

* معاني القرآن/ للأخفش الاوسط؛ أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري/ تحقيق الدكتورفايز فارس/ الطبعة الاولى١٤٠٠هـ-١٩٧٠م.

* معاني القرآن/ لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء/ تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون/ الهيئة العامة المصرية للكتاب/ الطبعة: الاولى ١٩٧٢م.

* معجم البلدان/ لياقوت الحموي/ تحقيق وستنفلد/ طبعة ليبزج ١٨٦٦.

* المفضليات/ للمفضل الضبي/تحقيق وشرح/ أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون/ الطبعة الرابعة/ دار المعارف.

* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية/ لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي/ تحقيق عدد من اساتذة جامعة أم القرى/نشر جامعة أم القرى/ الطبعة الأولى:١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

* المقتضب/ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد/ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة ١٣٩٩هـ.
* المؤتلف والمختلف = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط/ لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ) تحقيق/ كمال يوسف الحوت/ دار الكتب العلمية – بيروت/ الطبعة: الأولى: ١٤١١هـ.
* نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ لأبي البركات الأنباري؛ عبد الرحمن بن محمد ابن عبيد الله الأنصاري/ تحقيق: إبراهيم السامرائي/ مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن/ الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
* النصب على الصرف عند الخليل والفراء/ للدكتور: حماد بن محمد الثمالي/ مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها/ العدد:١٧ / عام:١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
* النكت في تفسير كتاب سيبويه/ لأبي الحجاج يوسف بن سليمان (الأعلم الشنتمري)/ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان/ منشورات معهد المخطوطات العربية/ الطبعة الأولى/ الكويت:١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.